

ملخص البحث:

المعروف عن الإمام البخاري تكرار الحديث الواحد أحيانا كثيرة في العديد من المواضع في صحيحه، لكونه اعتنى بالجانب الفقهي فيه، فإذا كان الحديث متعلقاً بعدة موضوع فقهية، فإن الإمام البخاري يكرر هذا الحديث في كافة المواضع المتعلقة به، والمعروف أن الحديث له طرق مختلفة وروايات متعددة ، وقد يكون مطولاً ومختصراً، ومن خلال تتبع صنيع البخاري في صحيحه اتضح أنه لم يقتصر على رواية واحدة في كل المواضع، بل يأتي بالمطول تارة وبالمختصر تارة أخرى، فشاع بين كثير من أهل العلم والباحثين أن من منهج الإمام البخاري في صحيحه تقطيع الحديث الواحد وأنه يأتي بطرفه في موضع، وطرفٍ آخر في موضع آخر، ويأتي به مطولاً في مكان ومختصراً في مكان آخر، ولم أقتنع بهذا التوجيه، فأردت تخصيص هذا البحث لإعادة النظر في هذه المسألة من خلال دراسة عملية وعلمية، ودفعني إلى ذلك كون الإمام البخاري دقيقاً في الرواية ويحرص على الإتيان به كما أسندت له دون تصرف بزيادة أو نقصان أو اختصار أو تقطيع .

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري - الحديث - تقطيع - الفقه - كتاب - باب.

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

Abstract:

Imam Al-Bukhari is known for repeating the same Hadith many times in many places in his *Sahih*, because he paid attention to the jurisprudential aspect of it. Moreover, if the Hadith is related to several jurisprudential topics, then Imam Al-Bukhari repeats this Hadith in all the places related to it. Also, it is known that the Hadith has different methods and multiple narrations, and it may be lengthy or brief. By tracing what Al-Bukhari did in his *Sahih*, it became clear that he was not limited to one narration in all places, but rather he used the long one at times and the short one at other times. It was common among many scholars and researchers that part of Imam al-Bukhari's approach in his *Sahih* is to divide a single Hadith, and that he brings one part of it in one place, and another part in another place, and that he presents it in length in one place and in brief in another place. I was not content by this trend, so I wanted to devote this research paper in order to reconsider this issue through a practical and scientific study. Consequently, I was prompted to do so by the fact that Imam Al-Bukhari was precise in his narration and was careful to present it as it was assigned to him without altering it either by adding or by subtracting, shortening, or partitioning it.

Key Words: *Sahih Al-Bukhari*, Hadith, Partition, Jurisprudence, Book, Chapter

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا للإسلام، وأنعم علينا بنعمة الإيمان؛ وأكرمنا بخير كتاب أنزل على خير نبي أرسل، فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد أبداً أبداً..

ونسألك يا ربنا الرضا وحسن الخلق والأدب، ونعوذ بنور وجهك من أي شقاء أو تعب، ربنا واستر عيوبنا واحفظنا من الشرور والمعاصي وجنبنا الغضب، وارفح عنا الغلاء والبلاء وفرح عنا كافة الكرب، وارحم آباءنا وأمهاتنا وأحبابنا من عاش منهم أو ذهب، ربنا وامنن علينا بالنعيم في جنة لا فيها لغو ولا صخب، ربنا أنت الكريم وصاحب عفو مأمول ومرتبب..

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، رفيع الدرجات، والمنزه عن المعاييب والمتصف بكمال الصفات، بسط الأرض وجعل فيها الجبال الراسيات، وبغير عمد رفع سبع سماوات، وأنزل الغيث ففاضت الأرض بالخيرات، ورزق المؤمن وغيره من جميع الأوقات، فلك الحمد ربنا في كافة الأوقات، ونعوذ بك من الهفوات والزلات، ونضرع إليك عند الشدائد والملمات. وأفضل الصلاة وأتم السلام على سيدنا محمد الذي شرح الله له صدره، ووضع عنه وزره، ورفع له ذكره، وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وفتح به قلوباً غلغلاً، وأذاناً صُمًا، وأعيناً عُميًا.

فألهم اجزه عنا خير ما جزيت به نبياً عن قومه، ورسولاً عن أمته، وابعثه اللهم المقام المحمود الذي وعدته، إنك لا تخلف الميعاد.

وبعد:

فقد شاء الله تعالى أن يقيض لحفظ السنة المشرفة رجالاً، وأن يكون صحيح الإمام البخاري على رأس كتب الحديث في الدقة والصحة، وقد كتب له القبول سلفاً وخلفاً، فحفظه العلماء في الصدور والسطور، واجتهدوا في إبراز ما فيه من فوائد وفرائد، سواء تتعلق بأسانيده أو متونه، فكثرت شروحه ومختصراته فضلاً عن الكتب التي تخصصت في تراجم رجاله، وبيان المناسبات بين الأحاديث وتراجم أبوابه..

ومن المسائل التي شاعت عند الأئمة والعلماء وتناقلوها جيلاً بعد جيل: أن الإمام البخاري يتصرف في الحديث فيقتصر على طرفه أحياناً، ويقوم بتقطيعه في العديد من المواضع أحياناً، حتى ذكر كثير من أهل العلم أن ذلك من أبرز سمات منهج جامعته الصحيح، فقالوا:

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

تصدى الإمام البخاري لاستنباط الأحكام فقطع الحديث، أو اختصره.. هكذا تردد في كتابات العلماء قديماً، وتناقله الباحثون المتخصصون وغيرهم.

قلت: أما الاختصار فمنهج كافة أئمة ورواة الحديث تقريباً، وأما اعتبار التقطيع ظاهرة واضحة أو سمة بارزة في صحيح البخاري فقد ترددت كثيراً في قبوله، وهذا ما دفعني لكتابة هذا البحث لبيان الصواب في هذه المسألة مستعينا بالله تعالى..

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسباب اختار الموضوع وأهميته:

١- الرغبة في التحقق من نسبة التقطيع إلى الإمام البخاري، وما إذا كان منهجاً واضحاً عنده أو لا.

٢- الاطلاع على موقف الأئمة عامة والبخاري خاصة من مسألة تقطيع الحديث الشريف.

٣- معرف ما إذا كان التقطيع في أصل الجامع الصحيح أو في تراجم الأبواب فحسب.

٤- الوقوف على أقسام التكرار في صحيح البخاري.

٥- التعرف على أسباب وفوائد التكرار في صحيح البخاري.

٦- قصدت أن يكون بين يدي المتخصصين والباحثين بحثاً مستقلاً في هذه المسألة، فلربما بنوا عليه دراسات أخرى، ولربما توصل بعضهم إلى فوائد أخرى، فما أكثر الفوائد والفرائد التي زخر بها الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى.

الدراسات السابقة:

١- هناك كتاب مهم بعنوان: أنوار الدراري في مكررات البخاري، لمحمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت ٨٤٢هـ)، ولكن هذا الكتاب للأسف غير مطبوع. ولعل هذا الكتاب هو الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتح حيث قال: "وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ عدتها زيادة على العشرين، وفي بعضها يتصرف في المتن بالاختصار منه."^(١) وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون^(٢) وأفاد أن عدد الأحاديث المكررة

(١) فتح الباري. (٣٤٠ / ١١) ("

(٢) كشف الظنون": [١ / ٥٤٣] ("

مرتين سنداً ومثنا ثلاثة وعشرون حديثاً، واكتفى بالإشارة إلى مواضعها في الجامع الصحيح، وذكرها القسطلاني في إرشاد الساري (٣).

وقد تتبعت هذه المكررات في صحيح البخاري وضمنتها هذا البحث، ولكني لم أقف على بعضها مكرراً بالإسناد نفسه وذلك في الطبقات المختلفة لصحيح البخاري.. كما يفهم من صنيع صاحب الكتاب أنه لم يقارن بين الروايات المكررة، ومن ثم لم يوضح لنا عملياً منهج البخاري في إيراده لهذه المكررات من حيث التقطيع وعدمه، وهو مقصود بحثي هذا، وبذلك لا يكون الكتاب عالج المسألة محل الدراسة وهي تقطيع الحديث.

٢- هذه المسألة تعرض لها شراح الجامع الصحيح، إما في مقدمات شروحيهم أم في ثنايا الشرح عند تعرضهم للأحاديث المكررة عنده، نحو الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، والإمام العيني في عمدة القاري، والقسطلاني في إرشاد الساري، كما تعرض لهذه المسألة الحافظ أبو طاهر المقدسي ولكن بدون استعراض الروايات والنظر فيها.

٣- لم أقف على بحث علمي مستقل بدراسة هذه المسألة.

ومن خلال ما سبق يتبين عدم وجود دراسة علمية مستقلة أبانت عن موقف الإمام البخاري من مسألة تقطيع الأحاديث.

منهج البحث:

١- تطلب هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

٢- ركز البحث على النظر في الأحاديث المكررة المتفقة سنداً ومثناً، والأحاديث المكررة المتفقة سنداً وفي متونها بعض الاختلاف، وكذا حديث الصحابي الواحد الذي تعددت طرقه، فكل هذا يدخل في باب التكرار، فالمعروف أن حديث الصحابي مهما كثرت طرقه فهو حديث واحد، فإذا رواه البخاري في أكثر من موضع في صحيحه فهو مكرر عنده بعدد المواضع التي جاء فيها، بل إن شئت فقل: هو مكرر بعدد المرات التي رواه البخاري فيها لأنه قد يكرره في الباب الواحد، وتقطيع المتن لا يظهر بوضوح إلا في حديث الصحابي الواحد. وخاصة في الحديث الذي اتفق سنده من أوله إلى آخره. ولهذا قمت بحصر كافة الأحاديث ذات الصلة بالأقسام السابقة، مع تأملها لاستجلاء منهج الإمام البخاري في روايته وتكراره لها.

(٣). إرشاد الساري " (٢٦ - ٢٥ / ١)

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

ولا يخفى أهمية النظر في المتابعات المختلفة للحديث لما في ذلك من فوائد ولطائف حديثية وفقهية. سواء اختلف بعض السند أو معظمه، ولكن قد تختلف بعض ألفاظ المتن من راوٍ لآخر، وقد يقع المتن لراوٍ مطولاً ولآخر مختصراً..

٣- أما الشواهد فكل واحد منها يعتبر حديثاً مستقلاً فلا تدخل في باب التكرار بالمفهوم الحديثي، لأن متن الحديث ينسب للراوي الأعلى، فيقال: حديث ابن عباس، وحديث ابن عمر، وحديث أبي هريرة- رضي الله عنهم أجمعين- حتى لو اتفق لفظ المتن عند الجميع. وبالنسبة لاختلاف ألفاظ المتن من صحابي لآخر فمنطقي جداً لأن كل صحابي يحدث بما سمع أو بما رأى، وقد يحدث الرسول صلى الله عليه وسلم بالحديث الواحد في أكثر من مجلس وقد يزيد أو ينقص أو يغير بعض الألفاظ التي تتناسب مع حال السامع في المجالس المختلفة، فالصحابي الذي حضر الزيادة حدث بها، والذي حضر الاختصار حدث به...إلخ. ومن ثم فلا يظهر في الشواهد التقطيع من عدمه غالباً. ولهذا اكتفى البحث بالوقوف على بعض الأمثلة لذلك في صحيح البخاري رحمه الله تعالى، للسبب السابق ذكره من جهة ولكثرة ذلك جداً في الجامع الصحيح من جهة أخرى.

٤- استفدت كثيراً من أقوال السادة الأئمة في هذه المسألة. رحمهم الله تعالى أجمعين.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، وستة فصول، وخاتمة.

المقدمة، وفيها ثلاثة أمور:

أولاً: أسباب اختار الموضوع وأهميته:

ثانياً: الدراسات السابقة:

ثالثاً: منهج البحث:

الفصل الأول: فوائد التكرار في صحيح البخاري.

الفصل الثاني: الفرق بين التقطيع والاختصار.

الفصل الثالث: موقف الأئمة من تقطيع الحديث واختصاره.

الفصل الرابع: هل تقطيع الحديث منهج واضح في صحيح البخاري؟

الفصل الخامس: أمثلة تدل على دقة ضبطه وشدته تحريه في الرواية.

الفصل السادس: الأحاديث المكررة في صحيح البخاري وأقسامها.

المبحث الأول: أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن.

- المبحث الثاني: أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن مختلف.
- المبحث الثالث: أحاديث تكررت أكثر من مرتين بنفس الإسناد والمتن.
- المبحث الرابع: أحاديث تكررت أكثر من مرتين بإسناد واحد والمتن مختلف.
- المبحث الخامس: أمثلة أخرى لأحاديث تكررت مع باختلاف في السند والمتن
- الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

فوائد التكرار في صحيح البخاري

لا شك أن مجرد التكرار غير وارد في مخيلة أي عالم كبير، لأن مجرد التكرار مأخذ على أي عالم أو باحث لأنه يدخل في باب الحشو والتطويل ومجرد تضخيم العمل، ولذلك فلا يكون التكرار عند العلماء إلا للأسباب علمية وفوائد حديثية أو فقهية، وتكثر هذه الفوائد أو تقل تبعاً لتمكن العالم فيما يصنف فيه كتاباً أو يكتب فيه بحثاً، فما بالناس إذا فعل هذا التكرار أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري؟!

إن الإمام البخاري لا يخلي الحديث إذا كرره أو أعاده من فائدة إسنادية أو متنية، فقد أجمع على ذلك كل الذين تعرضوا لصحيح البخاري بالشرح والتحليل، فالبخاري رحمه الله لا يعيد إلا لفائدة بإجماع العلماء. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني "إن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة، حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن، لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لئلا يعد مكرراً بلا فائدة، كيف وهو لا يُخلّيه مع ذلك من فائدة إسنادية، وهي إخراجها للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك"^(٤).

وقد ذكر عدة من هذه الفوائد الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي - رحمه الله - قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المتعنت: أعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب فان كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها: ١- فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى

(٤) مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ص ١٤).

مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرر وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة .

٢- ومنها أنه صحيح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى.

٣- ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقلها .

٤- ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل يسير بابا مفردا.

٥- ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والارسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل .

٦- ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

٧- ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويها على الوجهين.

٨- ومنها أنه ربما أورد حديثا عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحا فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر. (٥) .

(٥) من (مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص ١٥) الفصل الثالث في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة اعادته له في الأبواب وتكراره .

الفصل الثاني

الفرق بين التقطيع والاختصار

هناك فرق بين التقطيع والاختصار نوضحه فيما يلي:

أولاً: التقطيع إنما يطلق على اقتطاع جزء من متن الحديث وترك بقيته دون تنبيه، أو هو تقطيع المتون على أجزاء وإيراد كل جزء في موضع معين، فهو تصرف المحدث في متن الحديث بالحذف أو بالاختصار على طرف دون بقية الحديث دون تنبيه، بحيث يوهم القارئ بأنه هكذا روي وأنه لم يتصرف في متته..

فالتقطيع يعني اكتفاء المصنف بقطعة من متن الحديث في باب فقهي يتعلق بهذه القطعة، ورواية المصنف لذات الحديث تاماً وبنفس السند في موضع أو مواضع أخرى من كتابه . وقد يأتي المصنف بالحديث الواحد في عدة أبواب فقهية ويقتصر في كل باب منها على جزء من متن الحديث يتعلق بترجمة الباب. فهو يجزئ المتن على عدة أبواب وبإسناد واحد ودون تنبيه لذلك.

وخلاصة ما سبق أن التقطيع يعني اقتصار المصنف على بعض متن الحديث دون بقيته، أو حذف بعض متن الحديث والاكتفاء ببعضه الذي يتعلق بالمسألة التي روى الحديث فيها... والمهم أن يكون ذلك بإسناد واحد من أوله إلى آخره، ودون تنبيه على بقية المحذوف.

أقول: وكل هذا ليس من منهج البخاري ولا حتى غيره من كبار المحدثين نحو : مسلم وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم.. لأنه يتعارض مع الأمانة في الرواية والدقة في المحافظة على اللفظ المروي. ولكن يمكن القول بأن العلماء الذين نسبوا إلى الإمام البخاري مصطلح تقطيع الأحاديث ربما قصدوا الاختصار مجازاً، مع وجود فرق كبير بين التقطيع والاختصار كما سبق وسيأتي.

ثانياً: أما الاختصار فيختلف عن التقطيع، ففيه ينبه المحدث على بقية الحديث أو يحيل إلى بقيته، فيقتصر -مثلاً- على الطرف الأول للحديث أو على بدايته مع التنبيه على وجود بقية له، وغالبًا ما يكون الحديث سبق بتمامه، ويفعله المصنف تجنباً لتكرار المتن فيسوق السند وبداية المتن ثم يقول: " الحديث "، أو " الحديث بتمامه "، أو " بطوله " أو " إلى آخره " أو يقول: إلى آخر الحديث، ونحو ذلك، فهذا لا يعد تقطيعاً، وإنما هو من قبيل

الاختصار لأنه أحال على بقيته ونبه عليه، وهذا الاختصار ديدن المحدثين ولا مؤاخذه فيه، لأن المحدث التزم بضوابط الأمانة في الرواية، فقد رواه تاماً وأحال إلى هذا التام.

ومن باب اختصار الحديث أيضاً: عدم إيراد كافة طرق الحديث في موضع واحد، بل يقتصر على بعضها في موضع وبعضها في موضع آخر، وهكذا، وبذلك يكون الاختصار وقع في المواضع التي لم يذكر المصنف فيها كافة طرق الحديث.

وقد يكون للحديث عدة طرق - أو أسانيد - فيروي المصنف الحديث بتمامه أولاً ثم بعد ذلك يقتصر على بعض السند دون بقيته ويقول: "به"، أي بما سبق سنداً متناً، فهذا يعد اختصاراً للحديث. وهذا واضح في كتب المسانيد نحو مسند الإمام أحمد وغيره. وقد أفادنا حينئذ بذكر المتابعات للحديث.

ومن صور الاختصار: أن يروي المصنف حديثاً بسنده، ثم يتبعه بإسناد آخر مختلف تماماً من أوله إلى آخره، ويقول في آخره: "مثله" أو "نحوه"، وقد سبق أن ساق الحديث بتمامه دون نقصان عن صحابي آخر. وقد أفادنا حينئذ بذكر شواهد الحديث.

ثالثاً: الاختصار منهج عام عند كافة الأئمة تقريباً، ويتضح أكثر في كتب المسانيد في المواضع التي فيها أحاديث لها متابعات، وأيضاً في كتب الجوامع والسنن في المواضع التي فيها أحاديث لها متابعات وشواهد..

وأما التقطيع بالمعنى الذي سبق بيانه فليس منهجاً عاماً، بل قد يفعله بعضهم - كما ذكر بعض العلماء فيما سنوضحه في المبحث التالي. مع العلم بأنني لم أجده عند كبار المحدثين في أي مصنف من مصنفاتهم، لأنه كما سلف يتعارض مع تمام الأمانة في الرواية.

رابعاً: التقطيع والاختصار يتفقان في أن المصنف يتعمد ذلك إذا فعلهما، ويختلفان في أن الاختصار ينبه المصنف عليه، بينما التقطيع يفعله المصنف دون تنبيه عليه أو إحالة أو إشارة.

خامساً: التقطيع لا يمكن إثباته إلا في الأحاديث المتفقة الأسانيد، لأن اختلاف الأسانيد يترتب عليها اختلاف المتون غالباً ولو في بعض الألفاظ، وقد يُروى المتن من طريق مختصراً ويُروى من طريق آخر مطولاً.. إلخ؟

الفصل الثالث

موقف الأئمة من تقطيع الحديث

واختصاره

اختلف العلماء في هذه المسألة تبعا لاختلافهم في جواز الرواية بالمعنى، فمن منع الرواية بالمعنى لم يجز تقطيع الحديث، واعتبر هذا الصنيع مخلا بالحديث المروي، بينما أجاز تقطيع الحديث من أجاز الرواية بالمعنى: ومال إلى المنع القاضي عياض، وذكر أن المحققين من المحدثين سدوا هذا الباب، وقد استدل القاضي عياض بحديث: "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها..." الحديث..^(٦) . ورأى السخاوي أن ذلك يغير الخبر عن وجهه وربما حصل الخلل دون أن يشعر المختصر للحديث^(٧).

وقال ابن الصلاح: هل يجوز اختصار الحديث الواحد، ورواية بعضه دون بعض؟ اختلف أهل العلم فيه: فمنهم من منع ذلك مطلقاً: بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً. ومنهم من منع ذلك. مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام. ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل.

وقد روينا عن مجاهد أنه قال: أنقص من الحديث ما شئت ولا تزيد فيه. والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك مع العالم العارف إذا كان ما تركه متميز عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدالة فيما نقله بترك ما تركه..^(٨).

قال الحافظ ابن الصلاح: وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب: فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري، وغير واحد من أئمة الحديث،

(٦) ينظر: مشارق الأنوار ٤/١ ()

(٧) ينظر فتح المغيبي ٢/ ٢٢١).

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٦)، ونحوه في الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى بن

أيوب البرهان الأبناسي(ص ٤٦٣)، وفي توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل

الأمير الحسن بن الصنعاني(٢/ ٣٩٢).

ولا يخلو من كراهية، والله أعلم. (٩).

وقال الحافظ العراقي: في شرح التبصرة والتذكرة:

أَمَّا إِذَا قُطِعَ فِي الْأَبْوَابِ فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

اختلف العلماء في جواز الإقتصار على بعض الحديث، وحذف بعضه، على أقوال: أحدها: المنع مطلقاً.

والثاني: الجواز مطلقاً.

ويُنْبَغِي تَقْيِيدُ الْإِطْلَاقِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَحذُوفُ مُتَعَلِّقًا بِالْمَأْتِي بِهِ تَعَلُّقًا يُخْلُ بِالمعنى حَذْفُهُ، كَالِاسْتِثْنَاءِ، وَالْحَالِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ... فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ بِلَا خِلَافٍ، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

والثالث: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً أُخْرَى هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، لَمْ يَجْزُ. وَإِنْ كَانَ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً أُخْرَى هُوَ أَوْ غَيْرُهُ جَازٌ.....(١٠).

وقال العراقي أيضاً: "وَأَمَّا تَقْطِيعُ الْمَصْنُوفِ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَتَقْرِيفُهُ فِي الْأَبْوَابِ بِحَسَبِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ عَلَى مَسْأَلَةٍ مَسْأَلَةٍ، فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ، وَقَدْ فَعَلَهُ الْأَيْمَةُ: مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم من الأئمة.

وَحَكَى الْخَلَّالُ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُفْعَلَ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: "وَلَا يَخْلُو مِنْ كَرَاهِيَّةٍ" (١١).

وقال الخطيب البغدادي: "وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى: إن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض منته غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحالاته، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفاً واحداً" ثم روى بسنده عن سفيان قال: سمعت عبد الملك بن عمير يقول: والله إنى لأحدث بالحديث فما أَدَع منه حرفاً.

وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى: إن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوي قد رواه مرة أخرى بتمامه أو علم أن غيره قد رواه على التمام ولا يجوز له أن لا يعلم ذلك ولم يفعله.

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٦).

(١٠) (شرح التبصرة والتذكرة للعراقي) (ص ١٦٧)

(١١) [شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (ص ١٦٧)]

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

وقال كثير من الناس: يجوز ذلك للراوى على كل حال، ولم يفصلوا. والذي نختاره في ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم شرط وأمر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه يجب نقله على تمامه ويحرم حذفه لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به فلا فرق بين أن يكون ذلك تركا لنقل العبادة كنقل بعض أفعال الصلاة أو تركا لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبادة.....^(١٢).

ثم روى بسنده عن عنبسة قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه. قال: فقال لي: "أو فطنت له، فأما إن كان المَثْرُوكُ مِنَ الْخَبَرِ مُتَّصِمًا لِعِبَارَةٍ أُخْرَى وَأَمْرًا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمُتَّصِمِ الْبَعْضِ الَّذِي رَوَاهُ، وَلَا شَرْطًا فِيهِ - جَازَ لِلْمُحَدِّثِ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ عَلَى النُّقْصَانِ وَحَذْفِ بَعْضِهِ، وَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ خَبَرَيْنِ مُتَّصِمَيْنِ عِبَارَتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ وَسِيرَتَيْنِ وَقَضِيَّتَيْنِ، لَا تَعْلُقُ لِإِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَكَمَا يَجُوزُ لِسَامِعِ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ هَذِهِ خَالَهُمَا رِوَايَةَ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِسَامِعِ الْخَبَرِ الْوَاحِدِ الْقَائِمِ فِيهَا تَضَمُّنُهُ مَقَامَ الْخَبَرَيْنِ الْمُنْفَصِلَيْنِ رِوَايَةَ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَاهُ هُوَ بِتَمَامِهِ، أَوْ رَوَاهُ غَيْرُهُ بِتَمَامِهِ، أَوْ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ وَلَا هُوَ بِتَمَامِهِ، لِأَنَّهُ بِمَثَابَةِ خَبَرَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ فِي أَمْرَيْنِ لَا تَعْلُقُ لِأَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ"^(١٣).

وروى الخطيب بسنده عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه و سلم قال في حجة الوداع: "نضر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها فرب حامل كلمة إلى من هو اوعى لها منه"، ثم قال الخطيب: "وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى: إن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض منته غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره فيؤدى ذلك الى ابطال معناه وإحالاته وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفا واحدا، وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى: إن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض منته غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره فيؤدى ذلك الى ابطال معناه وإحالاته وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفا واحدا"، ثم روى الخطيب بسنده عن عبد الملك بن عمير يقول: والله انى لأحدث بالحديث فما ادع منه حرفا..^(١٤)

(١٢) الكفاية في علم الرواية (ص ١٩٠)

(١٣) الكفاية في علم الرواية (ص ١٩٢)

(١٤) الكفاية في علم الرواية (ص ٢٢٤).

وذكر الخطيب أيضا أن هناك من أجاز تفريق المتن الواحد في موضعين إذا كان متضمنا لحكمين، وهكذا إذا كان المتن متضمنا لعبادات واحكام لا تعلق لبعضها ببعض فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض ويجوز تقطيعه وكان غير واحد من الأئمة يفعل ذلك. كما ذكر أيضا عن بعضهم جواز اختصار الحديث..

وذكر الحافظ العراقي أن هناك مذهبا ثالثا يشترط رواية الحديث أولاً على التمام ويجوز له الاختصار إذا رواه مرة أخرى، فنقل عن أصحاب هذا المذهب قولهم: إن لم يكن رواه على التمام مرة أخرى هو أو غيره، لم يجز، وإن كان رواه على التمام مرة أخرى هو أو غيره جاز^(١٥). وقال الحافظ الذهبي في حكم اختصار الحديث وتقطيعه: "اختصار الحديث وتقطيعه جائز إذا لم يُخِلَّ معنى" اهـ.. (١٦).

قال الحافظ السيوطي: اختلف العلماء في رواية بعض الحديث الواحد دون بعض، وهو المسمى باختصار الحديث، فمنعه بعضهم مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم من تجويزها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا، وإن رواه هو مرة أخرى أو غيره على التمام جاز، وجوزه بعضهم مطلقاً، والصحيح التفصيل وجوازه من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بتركه وعلى هذا يجوز ذلك سواء جوزناها بالمعنى أم لا سواء رواه قبل تاماً أم لا لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين، وقد روى البيهقي في المدخل عن ابن المبارك قال: علمنا سفيان اختصار الحديث، هذا إن ارتفعت منزلته عن التهمة فأما من رواه مرة تاماً فخاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يتهم بزيادة فيما رواه أولاً أو نسيان لغفلة وقلة ضبط فيما رواه ثانياً فلا يجوز له النقصان ثانياً ولا ابتداء إن تعين عليه أداء تمامه لئلا يخرج بذلك باقيه عن الاحتجاج به قال سليم فإن رواه أولاً ناقصاً ثم أراد روايته تاماً وكان ممن يتهم بالزيادة كان ذلك عذراً له في تركها وكتمانها .

وأما تقطيع المصنف الحديث الواحد في الأبواب بحسب الاحتجاج به في المسائل كل مسألة على حدة، فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد. قال الشيخ ابن الصلاح: ولا يخلو من كراهة، وعن أحمد: ينبغي أن لا يفعل، حكاه عنه الخلال. قال المصنف: وما أظنه

(١٥) (التبصرة ٢ / ١٧١) ونقل الطيبي نحوه (ينظر المنهل الروي ص ١٠٥)

(١٦) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام الذهبي (ص ١٤).

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

يوافق عليه فقد فعله الأئمة مالك والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم .
وذكر الحافظ ابن كثير -رحمه الله -أنه على هذا المذهب جمهور الناس قديما وحديثا،
يعني :على الجواز، وذكر في المجيزين أو من الذين يفعلون هذا كثيرا الإمام البخاري -
رحمه الله تعالى -فإنه يقطع الأحاديث في الأبواب يذكر جزءا من الحديث في هذا الباب،
ويذكر جزءا منه في باب .وإن كان البخاري في كثير من عمله يعتمد على الرواة، يعني :
يختار في هذا الباب الرواية المختصرة التي وصلت من شيخ، وفي هذا الباب الرواية الجزء
المهم، هذا واسع، والمقصود: أن البخاري يقطع الأحاديث. ربما وقع من البخاري التقطيع
وهو له تعلق .(١٧)

وقال ابن جماعة: اختلف في رواية بعض الحديث دون بعض؛ فمنعه قوم بناء على منع
الرواية بالمعنى، وممن جوزها منهم من منعه إذا لم يكن هو أو غيره رواه بتمامه قبل ذلك
ومنهم من جوزها مطلقاً، والصحيح أنه إن كان عارفاً ولم يكن ما تركه متعلقاً بما رواه
بحيث يختل الحكم بتركه ولم تتطرق إليه تهمة بزيادة أو نقصان جاز سواء أجوزنا الرواية
بالمعنى أم لا، وسواء أكان قد رواه قبل تاماً أم لا أما إذا اختلف الحكم بترك بعضه
كالغاية والاستثناء في قوله صلى الله عليه و سلم حتى تزهى وفي قوله إلا سواء بسواء فلا
يجوز تركه، وكذلك إذا رواه تاماً ثم خاف إذا رواه ناقصاً أن يتهم بالزيادة أولاً وبالغفلة
وقلة الضبط ثانياً فإنه لا يجوز له ذلك، وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى
الجواز أقرب، وقد فعله البخاري. قال ابن الصلاح: ولا يخلو من كراهة، وفي قوله ذلك
نظر^(١٨).

وخلاصة ما سبق نجمله فيما يلي:

١- اختلاف الأئمة في مسألة تقطيع الحديث؛ فمنهم من أجازها مطلقاً، ومنهم من منعه،
ومنهم من كرهه، ومنهم من قيد جوازها في الحديث الذي يتضمن حكيمين مختلفين لا تعلق
لأحدهما بالآخر، أو يتضمن مسألتين مختلفتين بحيث يمكن استغناء - أو استقلال-
إحدهما عن الأخرى، فيجوز حينئذ رواية الحديث بمسألة دون الأخرى، وكذا إذا تضمن

(١٧) تدريب الراوي(ج ٢ / ص ١٠٣)، وينظر هدي الساري(ص١٣) .،

(١٨) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن جماعة (ص ١٠٠)دار الفكر
دمشق ١٤٠٦هـ.

الحديث عدة أحكام أو مسائل لا تتعلق ببعضها. ولا يخفى أن هذا في حق العارف جيداً لما يتضمنه الحديث الشريف من معان وأحكام.

وهكذا إذا كان المتن متعلقاً بالعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض ويجوز تقطيعه.

٢- إذا أدى التقطيع إلى اختلال المعنى بسبب ترك جزء من الحديث يتعلق الحكم به أو لا يكتمل المعنى إلا به- فحينئذ لا يجوز التقطيع، ولا أظن اختلافهم في ذلك.

٣- إذا خاف الراوي أو المحدث من اتهامه بالنقص أو الغفلة وقلة الضبط فالأولى له ترك التقطيع حينئذ.

٤- واشترط بعضهم أن يكون المحدث رواه على التمام مرةً أخرى، فحينئذ يجوز له تقطيعه، وإلا فلا.

الفصل الرابع

هل تقطيع الحديث منهج واضح في صحيح البخاري؟

الشائع عند العلماء أن الإمام البخاري يقطع الأحاديث وأنه جعل هذا منهجاً في جامعه الصحيح، وعللوا ذلك بأن الحديث المكرر بإسناد ومتن واحد قد يكون فيه من العلم والفقہ ما يوجب وضعه في أكثر من باب. فقالوا: تصدي الإمام البخاري لاستتباط الأحكام ربما اضطره لتقطيع الحديث، أو اختصاره...

ففي فتح الباري للحافظ ابن حجر: "وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى، فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكيمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله فيستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه، فهذا كله في التقطيع.^(١٩)

قال الحافظ ابن حجر: وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه :

(١) إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض، وقد اشتمل على حكيمين فصاعداً، فإن البخاري يُعيده بحسب ذلك، مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

(٢) ربما ضاق على البخاري مخرج الحديث، حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف البخاري حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة

(١٩) من مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ص ١٥) الفصل الثالث في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة اعادته له في الأبواب وتكراره. (بتصرف يسير في بعض المواضع).

مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

(٣) إن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى، فإن البخاري يُخرج كل جملة منها في باب مستقل، فراراً من التطويل، وربما نشط فساق الحديث بتمامه. * وأما اقتصار البخاري على بعض المتن، ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر، فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع، ويحذف الباقي؛ لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه، كما وقع له في حديث هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، قال: إن أهل الإسلام لا يُسيَّبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيَّبون، هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف، أوله: جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال: إني أعتقت عبداً لي سائبةً، فمات وترك مالا، ولم يدع وارثاً، فقال عبدالله: إن أهل الإسلام لا يُسيَّبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيَّبون، فأنت ولي نعمته، فلك ميراثه، فإن تأثمت وتحرجت في شيء فنحن نقبله منك، ونجعله في بيت المال، فاقصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف، وهو قوله: إن أهل الإسلام لا يُسيَّبون؛ لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي؛ لأنه ليس من موضوع كتابه، وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس، وإذا تقرر ذلك اتضح أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة، حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن، لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لئلا يعد مكرراً بلا فائدة، كيف وهو لا يُخلّيه مع ذلك من فائدة إسنادية، وهي إخراجها للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك؛^(٢٠)

أقول: الذي لم أقتنع به أن تقطيع الأحاديث منهج واضح في صحيح الإمام البخاري، وأن هناك مبررات اضطرته لأن يقطع الأحاديث ويتصرف في المتون، فهذا يعارضه المعروف عن البخاري من الدقة والأمانة في الرواية، فضلاً عن الشروط والضوابط في المحافظة على السند والمتن. فالمنهج العام عند كبار المحدثين المحافظة على الحديث سنداً وامتناً، وإن كان البعض أجازة فيعارضه منع الأكثرين له، وقد صرح الحافظ ابن الصلاح بكراهية ذلك،

(٢٠) (مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص ١٨ : ١٧). وانظر نحوه أيضاً في المقدمة لابن

(١/٣٢٥)، النكت لابن حجر، ١٥٧-١٥٦/٣، فتح المغيث للسخاوي، ٢١٧ الصلاح، ص

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

واشترط بعضهم لذلك شروطاً سيأتي ذكرها في موقف الأئمة من هذه المسألة. أما إذا قصد العلماء جوازه في تراجم الأبواب فهذا لا غضاضة فيه، فالأئمة تترجم للباب ببعض آية وببعض حديث صحيح وببعض حديث ضعيف، وببعض أثر صحيح وببعض أثر ضعيف، وغير ذلك، ومن يتصفح تراجم أبواب المصنفات الحديثية المرتبة على الفقه سيدد ذلك واضحاً عندهم، ولا يؤاخذون على ذلك خاصة إذا علمنا أن منهج العلماء في تراجم الأبواب غير منهجهم في أصل الكتاب. فلا يقال: إن منهج البخاري مثلاً رواية الضعيف والمعلق من الحديث والأثر في صحيحه اعتماداً على مجيء ذلك في تراجم أبوابه!

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن محمد بن طاهر المقدسي نحوه مما قصدت بيانه وهو التزام الإمام البخاري بالرواية سنداً وامتناً كما رويت له، غاية الأمر أنه يأتي بالرواية المختصر في موضع وبالتامة في موضع آخر حسب ما يتناسب مع تراجم الأبواب.. قال المقدسي: "كان البخاري - رحمه الله - يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ...." وذكر منها: "أحاديث يروها بعض الرواة تامةً، ويروها بعضهم مختصرةً، فيوردها كما جاءت؛ ليزيل الشبهة عن ناقلها." (٢١).

وقال الحافظ ابن كثير: وإن كان البخاري في كثير من عمله يعتمد على الرواة، يعني: يختار في هذا الباب الرواية المختصرة التي وصلت من شيخ، وفي هذا الباب الرواية الجزء المهم، هذا واسع، والمقصود: أن البخاري يقطع الأحاديث. ربما وقع من البخاري التقطيع وهو له تعلق. (٢٢) مناقشة حول المثال الذي ذكره الحافظ ابن حجر:

من خلال النظر في الروايات المختلفة للحديث لا نرى فيه تقطيعاً عند البخاري، كما يلي:

(أ) تخريج الروايات المختلفة للحديث:

١- صحيح البخاري: ٨٥ كتاب الفرائض، ٢٠- باب ميراث السائبة (حديث: ٦٧٥٣) حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بِنْتُ عُقْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُرَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيَّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيَّبُونَ.

(٢١) (نقلا عن هدي الساري(ص١٨)

(٢٢) (تدريب الراوي(ج ٢ / ص ١٠٣)، وينظر هدي الساري(ص١٣).

ومعنى (يسبيون) يعنقون العبد أو الأمة على أنه لا ولاء لأحد عليه، فقيل: ميراثه لمعنته، وقيل: للمسلمين .

٢-مصنف عبد الرزاق (٩ / ٢٥، حديث: ١٦٢٢٣) قال: أخبرنا الثوري عن أبي قيس الأودي عن هزيل بن شرحبيل قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال له : كان لي عبد فأعنته وجعلته سائبة في سبيل الله. فقال له عبد الله: إن أهل الإسلام لا يسبيون إنما كان يسبب أهل الجاهلية وأنت أولى الناس بنعمته وأحق الناس بميراثه فإن تخرجت من شيء فأرنا ففعله في بيت المال .

٣-المعجم الكبير للطبراني (٨ / ٣٥٣، حديث: ٩٧٥١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُرَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ: كَانَ لِي عَبْدٌ، فَأَعْتَقْتُهُ وَجَعَلْتُهُ سَائِبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَبِّوْنَ، إِنَّمَا كَانَتْ تُسَبِّبُ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْتَ وَلِيُّ نِعْمَتِهِ وَأَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ، فَإِنْ تَخَرَّجْتَ مِنْ شَيْءٍ فَأَرِنَاهُ نَجَعْلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

٤-السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٦٥، حديث: ٢١٩٩٦) من طريق يزيد بن هارون أنبأنا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُرَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ : إِنِّي أَعْتَقْتُ غُلَامًا لِي وَجَعَلْتُهُ سَائِبَةً فَمَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَبِّوْنَ إِنَّمَا كَانَتْ تُسَبِّبُ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنْتَ وَارِثُهُ وَوَلِيُّ نِعْمَتِهِ فَإِنْ تَخَرَّجْتَ مِنْ شَيْءٍ فَأَدِّنَاهُ نَجَعْلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

قال البيهقي: خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ مُخْتَصَرًا عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ سُفْيَانَ، وَرَوَاهُ الشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مُرْسَلًا مُخْتَصَرًا. {ت} وَرَوَى عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْصُولًا وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : فَإِنْ أَبَيْتَ فَهَذَا وَارِثُونَ كَثِيرٌ فَجَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

٥-مصنف ابن أبي شيبة (٦ / ٢٨٢، حديث: ٣١٤٢٧) حدثنا هشيم عن أبي بشر عن عطاء أن رجلا أعتق غلاما له سائبة فمات وترك مالا، فسئل بن مسعود فقال: إن أهل الإسلام لا يسبيون إنما كانت تسبب أهل الجاهلية أنت مولاه وولي نعمته وأولى الناس بميراثه وإن تخرجت من شيء فما هنا ورثه كثير يعني بيت المال .

(ب) الملاحظات على روايات الحديث:

- ١- اختلاف سند الحديث عند البخاري عن باقي أسانيد الحديث...
- ٢- اختلاف متن الحديث عند الأئمة، باستثناء رواية الطبراني وعبد الرزاق، لكون رواية الطبراني جاءت من طريق عبد الرزاق، فطبعي أن يكون اللفظ واحداً تقريباً.
- ٣- المتن عند البخاري مختصر، ومطول عند غيره.
- ٤- اختار البخاري المتن المختصر بسنده، رغم أن بعض أسانيد المطول على شرطه أيضاً، وهي رواية عبد الرزاق . والسبب ما ذكره الحافظ ابن حجر وهو كونه في حكم المرفوع، وأما بقية المتن المطول لا يدخل ضمن ما حكمه الرفع.
- ٥- لو أن الحديث عند البخاري من طريق عبد الرزاق - وهو الطريق الذي على شرطه كما ذكرنا- لصح القول بأنه تصرف في المتن واختصره أو اكتفى بطرفه دون بقيته، ولكنه انتخب الرواية المختصرة الأنسب له ورواها بتمامها سندا وممتاً. كما أخذها عن قبيصة بن عُقبَةَ عن سُفيان الثوري...إلخ.

٦-والمتن المختصر هو المناسب لترجمة الباب عند البخاري رحمه الله تعالى.

فقد روى البخاري هذا الحديث في ستة مواضع، منها ثلاثة بإسناد واحد، وهي:

- ١- صحيح البخاري : ٢ كتاب الإيمان، ٢١ - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ . ٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أُرِيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ » . قِيلَ: أَيْكُفْرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: « يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ » .

قال الحافظ ابن حجر أثناء شرحه لهذا الحديث:

“وُنَبِّهَ هُنَا عَلَى فَايِدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْبُخَارِيَّ يَذْهَبُ إِلَى جَوَازِ تَقْطِيعِ الْحَدِيثِ ، إِذَا كَانَ مَا يَفْصِلُهُ مِنْهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا بِمَا بَعْدَهُ تَعَلُّقًا يُفْضِي إِلَى فَسَادِ الْمَعْنَى ، فَصَنِيْعَهُ كَذَلِكَ يُوْهِمُ مَنْ لَا يَحْفَظُ الْحَدِيثَ أَنَّ الْمُخْتَصِرَ غَيْرَ النَّامِّ ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ إِبْتِدَاءَ الْمُخْتَصِرِ مِنْ أُنْتَاءِ النَّامِّ كَمَا وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّ أَوَّلَهُ هُنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أُرِيْتُ النَّارَ " إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ مِنْهُ ، وَأَوَّلُ النَّامِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ قِصَّةَ صَلَاةِ الْخُسُوفِ ثُمَّ خُطِبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهَا الْقَدْرُ الْمَذْكُورُ هُنَا ، فَمَنْ أَرَادَ عَدَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الْكِتَابَ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ

حَدِيثَانِ أَوْ أَكْثَرَ لِإِخْتِلَافِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ مَنْ حَكَى أَنْ عِدَّتَهُ بِغَيْرِ تَكَرُّرٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ أَوْ نَحْوَهَا كَابْنِ الصَّلَاحِ وَالشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ وَمَنْ بَعْدَهُمَا ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ عِدَّتَهُ عَلَى التَّحْرِيرِ أَلْفًا حَدِيثٍ وَخَمْسِمِائَةَ حَدِيثٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ حَدِيثًا كَمَا بَيَّنَّتْ ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي الْمُقَدِّمَةِ .

الفائدة الثانية : تَقَرَّرَ أَنَّ البُخَارِيَّ لَا يُعِيدُ الْحَدِيثَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ ، لَكِنْ تَارَةً تَكُونُ فِي الْمَتْنِ ، وَتَارَةً فِي الْإِسْنَادِ ، وَتَارَةً فِيهِمَا . وَحَيْثُ تَكُونُ فِي الْمَتْنِ خَاصَّةً لَا يُعِيدُهُ بِصُورَتِهِ بَلْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ ، فَإِنْ كَثُرَتْ طُرُقُهُ أُورِدَ لِكُلِّ بَابٍ طَرِيقًا ، وَإِنْ قَلَّتْ إِخْتَصَرَ الْمَتْنَ أَوْ الْإِسْنَادَ .

وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ أُورِدَهُ هُنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ - وَهُوَ الْقَعْنَبِيُّ - مُخْتَصِرًا مُقْتَصِرًا عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْكُفْرَ يُطْلَقُ عَلَى بَعْضِ الْمَعَاصِي ، ثُمَّ أُورِدَهُ فِي الصَّلَاةِ فِي بَابِ مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ نَارٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِعَيْنِهِ ، لَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعَايِرْ إِفْتَصَرَ عَلَى مَقْصُودِ التَّرْجَمَةِ مِنْهُ فَقَطَّ ، ثُمَّ أُورِدَهُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فَسَاقَهُ تَامًا ، ثُمَّ أُورِدَهُ فِي بَدْءِ الْخُلُقِ فِي ذِكْرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ عَنْ شَيْخِ غَيْرِ الْقَعْنَبِيِّ مُقْتَصِرًا عَلَى مَوْضِعِ الْحَاجَةِ ، ثُمَّ أُورِدَهُ فِي عِشْرَةِ النِّسَاءِ عَنْ شَيْخٍ غَيْرِهِمَا عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا . وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُحْمَلُ جَمِيعُ تَصَرُّفِهِ ، فَلَا يُوجَدُ فِي كِتَابِهِ حَدِيثٌ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَوْضِعَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَّا نَادِرًا وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ ” (٢٣) ..

أقول: بالنظر في الرواية السابقة والمواضع الأخرى التي روى فيها البخاري الحديث يتضح عدم التقطيع اللهم إلا إذا كان التقطيع بمعنى الإتيان ببعض الحديث مع التتبيه على بقية الحديث أو الإشارة إلى ذلك:

٢- صحيح البخاري: ٨ كتاب الصلاة، ٥١ - باب مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَنُورٌ أَوْ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ، فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ : ٤٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْحَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: « أُرِيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعَ » .

٣- صحيح البخاري: ١٦ كتاب الكسوف، ١٠ - باب صَلَاةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْكُسُوفِ: ١٠٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْحَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى

(٢٣) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١/ ٤٧).

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاطَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعَكَعْتَ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاطَلْتُ عُقُودًا، وَلَوْ أَصَبْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَأَرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعُ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ » . قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « بِكُفْرِهِنَّ » . قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟! قَالَ: « يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ » .

ومعنى: تكعكت : تأخرت.

الملاحظات على الروايات السابقة:

١- الرواية الأولى بلفظ مختلف عما في الرواية الثانية، ولكنه تضمن لفظا قريبا مما جاء في آخر الرواية الثالثة، والمتأمل للفظ في كل من الروايتين الأولى والثالثة- يجزم بأنهما روايتان مختلفتان، وليس فيهما تصرف من البخاري، ولا يستبعد أن يكون عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حدث به مرة هكذا ومرة هكذا.

٢- الرواية الثانية طرف أو جزء من الرواية الثالثة، ويلاحظ أن البخاري أشار إلى كونه جزءا منه، فقد ذكر أول المتن وأعقبه بقوله: "ثم قال"، ولم يتصرف في اللفظ الذي جاء به. فهذا الصنيع يؤكد على محافظة الإمام البخاري على اللفظ، ويرجح أنه ليس من منهجه تقطيع الحديث في صحيحه، اللهم إلا إذا قيل ذلك في تراجم الأبواب، فهذا يفعله البخاري وغيره.

وجاء به أيضاً بإسناد واحد في موضعين مختلفين، وهما:

١- صحيح البخاري: ١٠ كتاب الأذان، ٩١ - باب رَفَعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ ٧٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتَاكَ تَتَاوَلُ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْتَاكَ تَكْعُكَعْتَ . قَالَ: « إِيَّيْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَتَاوَلْتُ مِنْهَا عُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا » .

٢- صحيح البخارى : ٥٩ كتاب بدء الخلق ، ٤ - باب صِفَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ . ٣٢٠٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ » .

ملاحظات على الرويتين السابقتين:

١- كلاهما مختصران مقارنة بالرواية السابقة عليهما.

٢- رغم اتفاق السند إلا أن اللفظ في كل منهما مختلف، مما يدل على أنه روي مرة باللفظ الأول ومرة باللفظ الثاني. فرواه البخاري كما بلغه دون تصرف.

وأما الرواية السادسة فبإسناد مختلف ومتن مطول، كما يلي:

صحيح البخارى: كتاب الأدب، ٨٨ - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ . ٥١٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ » . قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَاكَ تَتَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْتَاكَ تَكْعُكَعْتَ . فَقَالَ: « إِيَّيْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ - أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ - فَتَتَاوَلْتُ مِنْهَا عُقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النَّسَاءَ » . قَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « بِكُفْرِهِنَّ » . قِيلَ يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ قَالَ « يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، وَلَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ حَيْرًا قَطُّ » .

فهذا الحديث مختلف سنداً وامتناً فلا يقال فيه تصرف أو اختصار.

ونكر الحافظ ابن كثير أن الإمام البخاري من المجيزين لتقطيع الحديث، وبين أنه يقطع

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

الأحاديث في الأبواب فيذكر جزءاً من الحديث في هذا الباب، ويذكر جزءاً منه في باب.. ثم قال: وإن كان البخاري في كثير من عمله يعتمد على الرواة، يعني: يختار في هذا الباب الرواية المختصرة التي وصلت من شيخ، وفي هذا الباب الرواية الجزء المهم، هذا واسع، والمقصود- أن البخاري يقطع الأحاديث-: ربما وقع من البخاري التقطيع وهو له تعلق. (٢٤) ولكن الملاحظ في كلام الحافظ ابن كثير أن الإمام البخاري غالباً يختار في الباب الرواية المختصرة كما وصلته من الرواة دون تصرف. وربما يقع منه التقطيع لغرض معين.. والراجح عندي أن الأصل عند الإمام البخاري عدم التقطيع- بخلاف الشائع عنه-، فإذا وقع ذلك في مواضع يسيرة جداً لغرض ما، فلا يعد منهجاً له..

وأيضاً إذا وقع في تراجم الأبواب فلا يعد منهجاً لأن الحديث الذي يستشهد به فيها أو يأتي ببعضه فيها لا يعد من أصل الكتاب، وقد رأينا كثيراً من العلماء يأتون بجزء من لفظ الحديث بل وجزء من الآية الكريمة في ترجمة الباب، وقد يكتفون بهذا الجزء من الحديث كترجمة أو عنوان للباب.

ولو صح أن البخاري يتصرف في متون الروايات لتصرف في صيغ الأداء لبعض الرواة وخاصة المدلسين ولحول عنعناتهم إلى صيغة تدل على الاتصال وعدم التدليس، ولكنه لم يفعل فكان يرويها على النحو الذي رويت له، فلو أجاز لنفسه التصرف لاهتم بالتصرف في هذه العنونات.. فهو جاء بالروايات التي تأكد من نزاهتها من علة التدليس، ودون تصرف فيها.

ولو وقفنا مثلاً على روايات أشهر المتهمين بالتدليس ممن لهم روايات عنده- وهم: محمد بن شهاب الزهري وابن جريج وقتادة- لاتضح لنا الدقة في الرواية وعدم التصرف في عنعناتهم، وهذا لا يتعارض مع قول الأئمة بأن (عن) في صحيحه تساوي حدثنا، لأن معنى ذلك أنه لم يخرج من روايات المدلسين إلا ما اطمأن على سلامته من علة التدليس، وقد تعرضت لهذه المسألة في رسالتي للدكتوراة بالدراسة والتحليل وذلك في فصل المتهمين بالتدليس من رجال الصحيحين وضوابط الشيخين في تخريج حديثهم، وهي رسالة مطبوعة، صدرت عن مكتبة السنة بالقاهرة في مجلدين:

فبالنسبة لابن جريج؛ بلغت الروايات التي له رواية أو ذكر فيها في صحيح

(٢٤) تدريب الراوي (ج ٢ / ص ١٠٣)، وينظر هدي الساري (ص ١٣) ..

البخاري (٢٠٦)؛ والمواضع التي لم يصرح فيها ابن جريج بالسماع أو التحديث في صحيح البخاري (٥٨)؛ منها عدد (٤٣) بالعنعنة...

وبالنسبة لقتادة؛ فقد بلغت المواضع التي لقتادة فيها رواية أو ذكر في صحيح البخاري (٣١٩)؛ وبلغت عنقات قتادة في صحيح البخاري (٢١٨)، منها (١٣٨) عن أنس وحده،

ومجموع روايات ابن شهاب الزهري في صحيح البخاري (١١٩٤) من خلال محاولتي لحصرها. والكثير منها بالعنعنة.

ويضاف إلى ما سبق: أن الإمام البخاري لم يشأ أن يجعل التقطيع منهجاً له في مصنفاة الأخرى، فقد عايشتها على مدار خمس سنوات متواصلة فلم أر مثلاً لذلك^(٢٥)..

(٢٥) (وذلك خلال رسالتي للماجستير وعنوانها: مرويات الإمام البخاري في غير جامعه الصحيح - جمع وترتيب ودراسة).

الفصل الخامس

أمثلة تدل على دقة ضبطه وشدة تحريه في الرواية

مثال رقم (١) :

٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ النَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: « الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبُعْثِ ». قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: « الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ». قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ». قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: « مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا إِذَا وَادَّتِ الْأَمَّةَ رَبَّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ». ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) الْآيَةَ . ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ: « رُدُّوهُ ». فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا . فَقَالَ: « هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ . طرفه ٤٧٧٧

قال الإمام العيني- تحت عنوان بيان لطائف إسناده -:" منه إسماعيل بن إبراهيم قد ذكره البخاري في باب حب الرسول من الإيمان بنسبته إلى أمه حيث قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علي عن عبد العزيز وذكره ههنا باسم أبيه، وهذا دليل على كمال ضبط البخاري وأمانته حيث نقل لفظ الشيوخ بعينه فأداه كما سمعه"^(٢٦) .

مثال رقم (٢):

٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَنَسٍ بْنُ حِصْنِ الْفَرَّارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ فَقَالَ أَبِي نَعَمْ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ « بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَاٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ

(٢٦) عمدة القاري (١/ ٢٨٣) .

أَتَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ قَالَ مُوسَى لَا . فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ، فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ إِذَا فَقَدْتَ الْخُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ . فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ، وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أذْكَرُهُ . قَالَ مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي . فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ « . أطرافه ٧٤، ١٢٢، ٢٢٦٧، ٢٧٢٨، ٣٢٧٨، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٦٦٧٢، ٧٤٧٨ .

قال الإمام العيني- تحت عنوان بيان لطائف إسناده-: "...ومنها أن فيه حدثنا محمد بن حرب قال الأوزاعي وفي رواية الأصيلي حدثنا الأوزاعي ومنها أن فيه أخبرنا الزهري وفي الطريق السابقة عن صالح عن ابن شهاب وابن شهاب هو الزهري، وهذا الاختلاف من جملة ضبط البخاري وقوة احتياطه حيث يقول تارة ابن شهاب وتارة الزهري وتارة محمد بن مسلم لأنه ينقله في كل موضع باللفظ الذي نقله شيخه".

الفصل السادس

الأحاديث المكررة في صحيح البخاري وأقسامها

ينحصر التكرار في ستة أقسام كما يلي:

- ١- أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن.
 - ٢- أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن مختلف.
 - ٣- أحاديث جاءت مرتين بنفس المتن والإسناد مختلف.
 - ٤- أحاديث تكررت أكثر من مرتين بنفس الإسناد والمتن.
 - ٥- أحاديث تكررت أكثر من مرتين بإسناد واحد والمتن مختلف.
 - ٦- أحاديث تكررت أكثر من مرتين بأسانيد مختلفة والمتن واحد.
- وقال الحافظ في الفتح: إنه لا يعتمد-أي البخاري-أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومنتنه وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً.^(٢٧)

المبحث الأولأحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: "وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ عدتها زيادة على العشرين، وفي بعضها يتصرف في المتن بالاختصار منه." (٢٨)
قلت: لعل الحافظ يقصد محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت ٨٤٢هـ)، مؤلف كتاب: أنوار الدراري في مكررات البخاري (٢٩).

وقال حاجي خليفة: والتي ذكرها في موضعين سنداً وامتناً معاداً ثلاثة وعشرون حديثاً (٣٠).
وقال القسطلاني (٣١) قلت: وقد رأيت ورقة بخط الحافظ ابن حجر تعليقاً أحضرها إلي صاحبنا الشيخ العلامة المحدث البدر المشهدي نصها: الأحاديث التي ذكرها البخاري في موضعين سنداً وامتناً... ثم ساقها .

الحديث الأول: حديث أنس "أصيب حارثة" رواه خمس مرات منها مرتان بتمام السند والمتن؛ في المغازي والرقاق.

١- صحيح البخاري: كتاب المغازي، غزوة بدر (حديث: ٣٩٨٢): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: « وَيْحَكَ أَوْهَلِبْتَ أَوْجِنَّةً وَاحِدَةً هِيَ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ » .

٢- صحيح البخاري: كتاب الرقاق (حديث: ٦٥٥٠): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ

(٢٨) فتح الباري. (٣٤٠ / ١١) "

(٢٩) كما في "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون.. [١٤٣ / ٣] وترجمته في "هداية العارفين" [١٩٢ - ١٩١ / ٦] .

(٣٠) "كشف الظنون: [٥٤٣ / ١] "

(٣١) "إرشاد الساري: (٢٦ - ٢٥ / ١) "

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

مِنِّي، فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرُ وَأَحْتَسِبُ، وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: « وَيَحْكُ - أَوْهَيْلَتِ - أَوْجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ ». .

فالحديثان بتمامهما سندا ومتنا تقريبا، والموضعان مختلفان، ولم يتصرف البخاري في متن الحديث في أي من الموضعين، فلو صح الزعم بأنه يتصرف لفعل ذلك في موضع منهما. وقد رواه ثلاث مرات أخريات- مرة في الجهاد ومرتين في الرقاق- ولكن بأسانيد مختلفة وبألفاظ مختلفة، كما يلي:

صحيح البخاري: (٥٦) كتاب الجهاد -١٤ باب مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرِبَ فَقَتَلَهُ (٢٨٠٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرِبٌ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ، صَبَرْتُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ اجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ . قَالَ: « يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جِنَانٌ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى ». .
والغريب: الذي لا يعرف راميهِ.

ورواه مرتين في (٨١) كتاب الرقاق(٥١) باب صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، مع اختلاف في السند والتمت(٦٥٥٠): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرُ وَأَحْتَسِبُ، وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: « وَيَحْكُ - أَوْهَيْلَتِ - أَوْجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ ». .

(٦٥٦٧): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ حَارِثَةَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ هَلَكَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ، أَصَابَهُ غَرِبٌ سَهْمٍ . فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتَ مَوْقِعَ حَارِثَةَ مِنْ قَلْبِي، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ لَمْ أَبْكُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا سَوْفَ تَرَى مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ لَهَا: « هَيْلَتِ، أَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي الْفِرْدَوْسِ الْأَعْلَى ». .

الحديث الثاني: حديث "أن رجلين خرجا ومعهما مثل المصباحين.. كرره في موضعين سندا ومتنا ودون أي تصرف:

صحيح البخاري: كتاب المساجد، باب(٧٩)حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى؛ الحديث(٤٦٥):حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ أَنَّ

رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ .

صحيح البخاري: (٦١) كتاب المناقب، (٢٨) (بدون ترجمة) (حديث: ٣٦٣٩): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ، يُضِيَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ .

فالحديثان بتمامهما سندا وممتنا ولم يحدث أي تصرف من البخاري رغم اختلاف الموضعين. ورواه أيضاً في موضع آخر مع اختلاف السند وبعض المتن، وزاد روایتين معلقتين أفادا تسمية الرجلين:

٣٨٠٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ أَخْبَرَنَا قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَإِذَا نُورٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا، فَتَفَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا .

وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ كَانَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَّادُ بْنُ بَشْرِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. صحيح البخاري: (٦٣) كتاب مناقب الأنصار (١٣) باب مَنْقَبَةُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَعَبَّادِ بْنِ بَشْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

الحديث الثالث: حديث أنس " أن عمر استسقى بالعباس " كرره في موضعين سندا وممتنا، في الاستسقاء والمناقب:

صحيح البخاري: في الاستسقاء (١٠١٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَنْوَسِلُ إِلَيْكَ بَنِيَّيْنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَنْوَسِلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا . قَالَ: فَيُسْقَوْنَ .

صحيح البخاري: صحيح البخاري: مناقب العباس (٣٧١٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ

الجواب الصحيح في مسألة تطهير البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

المُطَلَّب، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا . قَالَ: فَيُسْقَوْنَ .

فالحديثان بتمامهما سنداً وممتناً رغم اختلاف الموضوعين، ولم يتصرف البخاري في روايته في أي موضع منهما.

الحديث الرابع: حديث أبي بكرة "إذا التقى المسلمان " كرره في موضعين سنداً وممتناً، في الإيمان والديات:

صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب وإن طائفان.. (حديث ٣١): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُ قُلْتُ أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ . قَالَ ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » . قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ » .

صحيح البخاري:(٨٧) كتاب الديات، (٢) باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى { وَمَنْ أَحْيَاهَا } . (٦٨٧٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ أَيْنَ تُرِيدُ قُلْتُ أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ . قَالَ ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ فِي النَّارِ » . قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ » .

الحديثان أيضاً بتمامهما سنداً وممتناً رغم اختلاف الموضوعين، ولم يتصرف البخاري في روايته في أي موضع منهما.

ورواه في موضع آخر بسند مختلف، واختلاف في بعض المتن:

صحيح البخاري:(٩٢) كتاب الفتن، (١٠) باب إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا (٧٠٨٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا حَمَادُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَرَجْتُ بِسِلَاحِي لِيَالِي الْفِئْتَةِ فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِذَا تَوَاجَعَا الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ » . قِيلَ فَهَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: « إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ » .

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَيُّوبَ وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي بَكْرَةَ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ بِهِذَا .

الحديث الخامس: حديث أبي جُحَيْفَةَ عن علي رضي الله عنه، في الصحيفة التي كان يحتفظ بها في جراب سيفه، كرهه في موضعين سنداَ وممتناً، في الجهاد، والديات:

صحيح البخاري: (٥٦) كتاب الجهاد، ١٧١ - باب فَكَاكِ الْأَسِيرِ (٣٠٤٧): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ .

صحيح البخاري: (٨٧) كتاب الديات، (٣١) باب لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ (٦٩١٥) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ . وَحَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُبَيْنَةَ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ - وَقَالَ ابْنُ عُبَيْنَةَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ - فَقَالَ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ . قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ .

وقد رواه بهذا السند : عن صدقة عن ابن عيينة في موضع آخر كما هنا:

صحيح البخاري: (٨٧) كتاب الديات، (٢٤) باب الْعَاقِلَةِ (٦٩٠٣): حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُبَيْنَةَ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ -؟ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ . قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ .

فهذا المتن إنما هو لفظ ابن عيينة وليس لفظ زهير، فاختلقت بعض الألفاظ. إذن لم يتصرف فيه الإمام البخاري، ورواه كما بلغه.

ورواه في موضع آخر مع اختلاف في السند وبعض المتن:

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

صحيح البخاري: (٣) كتاب العلم، (٣٩) باب كِتَابَةِ الْعِلْمِ (١١١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهَمُّ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأَكُ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

فالحديث المكرر بإسناده لا اختلاف في متنه في أي موضع تكرر فيه، بينما الاختلاف في الأسانيد غالباً تختلف متونها. والبخاري يحرص على رواية اللفظ كما بلغه بسنده دون تقطيع أو تغيير. وإنما يتخير من بين محفوظاته الرواية الأنسب لترجمة الباب - وطبعاً التي تنطبق عليها شروطه الخاصة..

وللحديث طرق أخرى مختلفة وبألفاظ مختلفة، وبدون تصرف في أي موضع منها، كما يلي:

١- صحيح البخاري (٢٩) كتاب فضائل المدينة، (١) باب حَرَمِ الْمَدِينَةِ .. ١٨٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَّثًا، أَوْ أَوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ». وَقَالَ: « زِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَحْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ». .

٢- صحيح البخاري: ٥٨ كتاب الجزية، ١٠ - باب زِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَجَوَارِهِمْ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ ٣١٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ خَطَبَنَا عَلِيُّ فَقَالَ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ فَقَالَ: فِيهَا الْجِرَاحَاتُ وَأَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَالْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَّثًا أَوْ أَوَى فِيهَا مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوْلِيهِ فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَزِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَحْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ .

ومعنى (أخفر) : نقض العهد.

٣- صحيح البخاري: الكتاب السابق، ١٧ - باب إِنْ مَنِّ عَاهَدَ ثُمَّ عَدَرَ ٣١٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَتَبْنَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ

النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحَدَّثَ حَدَّثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ . فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » .

٤- صحيح البخارى (٨٥) كتاب الفرائض، ٢١ - باب إِثْمَ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوْلِيهِ . ٦٧٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ، غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . قَالَ: فَأَخْرَجَهَا فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الْإِبِلِ . قَالَ: وَفِيهَا الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحَدَّثَ فِيهَا حَدَّثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

٥- صحيح البخارى: (٩٦) كتاب الاعتصام بالكتاب، ٥ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْعُلُوقِ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ (٧٣٠٠): حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَظَبْنَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ آجِرٍ، وَعَلَيْهِ سَيْفٌ فِيهِ صَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَقَالَ: وَاللهِ مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ يُقْرَأُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . فَنَشَرَهَا فَإِذَا فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ وَإِذَا فِيهَا « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحَدَّثَ فِيهَا حَدَّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » . وَإِذَا فِيهِ « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » . وَإِذَا فِيهَا « مَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » . فالروايات الخمسة السابقة لا تصرف فيها.

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

الحديث السادس: حديث حذيفة قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ...، كرره البخاري في موضعين سنداً وممتناً، في الرقاق، والفتن: ١- صحيح البخاري: (٨١) كتاب الرقاق، ٣٥ - باب رَفْعِ الْأَمَانَةِ (٦٤٩٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ»، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرَهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ، كَجَمْرِ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَنْفَطِرُ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِراً، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِيعُونَ فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيَقَالُ إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا . وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ . وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَقَدْ أَتَى عَلَى زَمَانٍ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُمْ لِيْنِ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَى سَاعِيهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا».

قال الفريزي قال أبو جعفرٍ حَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَاصِمٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَازِرُهُمَا: جَذْرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ الْجَذْرُ الْأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْوَكْتُ أَثَرُ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ، وَالْمَجْلُ أَثَرُ الْعَمَلِ فِي الْكَفِّ إِذَا غُلِظَ .

قلت: والمننبر: المرتفع، ونفط: تجمع فيها الماء بين الجلد واللحم.

٢- صحيح البخاري: (٩٢) كتاب الفتن، ١٣ - باب إِذَا بَقِيَ فِي خُتَالَةٍ مِنَ النَّاسِ (٧٠٨٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ حَدَّثَنَا « أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ ». وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: « يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرَهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَى فِيهَا أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجْلِ، كَجَمْرِ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَنْفَطِرُ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِراً، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِيعُونَ فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ فَيَقَالُ إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا . وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ مَا أَعْقَلَهُ، وَمَا أَظْرَفَهُ، وَمَا أَجْلَدَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَقَدْ أَتَى عَلَى زَمَانٍ، وَلَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُمْ، لِيْنِ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَى سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا . » .

وكما هو واضح أيضاً لم يتصرف البخاري في الحديث في أي موضع من الموضعين.

الحديث السابع: حديث أبي هريرة الذي فيه: بَلَى وَلَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَرْزَعَ..كرره في موضعين سنداً وممتناً، ثم تكرر ثلاث مرات بأسانيد مختلفة.

١- صحيح البخارى:(٤١) كتاب المزارعة، الباب العشرون(بدون ترجمة (٢٣٤٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هِلَالٌ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ « أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الرَّزْعِ فَقَالَ لَهُ أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ قَالَ بَلَى وَلَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَرْزَعَ . قَالَ :فَبَدَرَ فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ، فَكَانَ أَمْثَالَ الْجِبَالِ فَيَقُولُ اللَّهُ دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ . » فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ وَاللَّهِ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ رَزْعٍ، وَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ رَزْعٍ . فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٢- صحيح البخارى:(٩٧)كتاب التوحيد، ٣٨ - باب كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ (٧٥١٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هِلَالٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ « أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الرَّزْعِ فَقَالَ أَوْ لَسْتَ فِيمَا شِئْتَ . قَالَ : بَلَى وَلَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَرْزَعَ . فَأَسْرَعَ وَبَدَرَ فَتَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ وَتَكْوِيرُهُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ . » فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَجِدُ هَذَا إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ رَزْعٍ، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ رَزْعٍ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فلم يتصرف البخاري باختصار في أي من الموضعين.

الحديث الثامن: حديث عمر "كانت أموال بني النضير" رواه في الجهاد، وفي التفسير بالسند والمتن نفسه:

صحيح البخارى:كتاب الجهاد، ٨٠ - باب الْمِجَنِّ وَمَنْ يَنْتَرِسُ بِئْرَسِ صَاحِبِهِ (حديث: ٢٩٠٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ زُهَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

والكراع : اسم لجميع الخيل.

ويوجف : الإيجاف سرعة السير بالخيال أو الإبل.

٢- صحيح البخاري: كتاب التفسير، ٥٩ - سورة الحشر، باب قوله: ﴿لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً، يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةَ سَنَّتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ.﴾ (حديث: ٤٨٨٥): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - غَيْرَ مَرَّةٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّانِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً، يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةَ سَنَّتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

والملاحظ تمام الإسناد والمتن في الموضوعين، ولو حدث أي اختلاف في كلمة أو أكثر فلا ينسب إلى تصرف البخاري، وذلك لأن ابن المديني: علي بن عبد الله قال: "حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - غَيْرَ مَرَّةٍ" فالإمام البخاري ملتزم بما حدثه شيخه عن سفیان.

ثم إن هذا الحديث رواه البخاري ست مرات أخرى في خمسة مواضع، لأن منها حديثان في باب واحد :

١- صحيح البخاري: ٦٩ كتاب النفقات، ٣ - باب حبس نفقة الرجل فوت سنة على أهله، وَكَيْفَ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ (حديث: ٥٣٥٧): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ قَالَ لِي مَعْمَرٌ قَالَ لِي الثَّوْرِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ فُوتَ سَنَّتِهِمْ أَوْ بَعْضِ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: فَلَمْ يَحْضُرْنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ حَدِيثًا حَدَّثَنَاهُ ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ فُوتَ سَنَّتِهِمْ .

ثم روى حديث الزهري مطولاً في نفس الباب، ولا يفهم البتة أن الإمام البخاري تصرف في الرواية السابقة، وذلك لأن الحديث تضمن في سنده ما يدل على رواية البخاري للحديث كما نقل له .

٢- صحيح البخاري: ٦٩ كتاب النفقات، ٣ - باب حبس نفقة الرجل فوت سنة على أهله، وَكَيْفَ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ (حديث: ٥٣٥٨): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُفَيْرٌ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّانِ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بِنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مَالِكُ أَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ، إِذْ أَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا فَقَالَ هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزُّبَيْرِ

وَسَعِدٌ يَسْتَأْذِنُونَ قَالَ نَعَمْ . فَأَذِنَ لَهُمْ - قَالَ - فَدَخَلُوا وَسَلَّمُوا فَجَلَسُوا، ثُمَّ لَبِثَ يَرْفًا قَلِيلًا فَقَالَ لِعُمَرَ هَلْ لَكَ فِي عَلِيِّ وَعَبَّاسٍ قَالَ نَعَمْ . فَأَذِنَ لَهُمَا، فَلَمَّا دَخَلَا سَلَّمَا وَجَلَسَا، فَقَالَ عَبَّاسُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا . فَقَالَ الرَّهْطُ عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضِ بَيْنَهُمَا، وَأَرِخْ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخِرِ . فَقَالَ عُمَرُ : انْتِدُوا أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تُورِثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً » . يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفْسَهُ . قَالَ الرَّهْطُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ . فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَلِيِّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ قَالًا قَدْ قَالَ ذَلِكَ . قَالَ عُمَرُ فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَالِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، قَالَ اللَّهُ {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ} إِلَى قَوْلِهِ: {قَدِيرٌ} . فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَثَّهَا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ، فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيَاتَهُ ...إلى آخر القصة وهي مطولة .

٣- صحيح البخارى: ٥٧ - كتاب فرض الخمس، ١ - باب فَرَضِ الْخُمْسِ (حديث: ٣٠٩٤): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّثَانِ، ... الحديث بطوله كما سبق، وفيه: قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ - ثُمَّ قَرَأَ: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ} إِلَى قَوْلِهِ: {قَدِيرٌ} - فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ، وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ قَدْ أَعْطَاكُمْوهَا، وَبَثَّهَا فِيكُمْ حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ حَيَاتَهُ ... إلى آخر القصة المطولة.

٤- صحيح البخارى: ٦٤ - كتاب المغازى، ١٤ - باب حَدِيثِ بَنِي النَّضِيرِ (حديث: ٤٠٣٣): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّثَانِ النَّضْرِيُّ ... الحديث بطوله كما سبق، وفيه: قَالَ [أبي عمر رضي الله عنه]: فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ} إِلَى قَوْلِهِ: {قَدِيرٌ} فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَاللَّهِ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ، وَلَا اسْتَأْثَرَهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَقَسَمَهَا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ مِنْهَا، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيَاتَهُ، ثُمَّ تُوَفِّي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَبَضَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَعَمِلَ فِيهِ بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ...إلى آخر القصة المطولة.

٥- صحيح البخاري: ٨٥ كتاب الفرائض، ٣ - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا نُورِثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً » (حديث: ٦٧٢٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ أَحَدَثَانَ، ... الحديث بطوله كما سبق، وفيه: قَالَ عُمَرُ فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ حَصَّ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ} إِلَى قَوْلِهِ: {قَدِيرٌ} فَكَانَتْ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ، وَلَا اسْتَأْثَرَهَا بِهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَنَّا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيَاتَهُ....، إلى آخر القصة المطولة .

٦- صحيح البخاري: ٩٦ - الاعتصام بالكتاب، ٥ - باب ما يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْعُلُوقِ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ.... (حديث: ٧٣٠٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ... الحديث بطوله كما سبق وفيه: قَالَ عُمَرُ فَإِنِّي مُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ حَصَّ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَالِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ} الْآيَةَ، فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَاللَّهِ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ وَلَا اسْتَأْثَرَهَا بِهَا عَلَيْكُمْ، وَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَنَّا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ حَيَاتَهُ.... إلى آخر القصة المطولة . وهكذا لا تقطيع للحديث في كافة المواضع التي جاء الحديث فيها سواء في المواضع المتفقين سنداً، أو المواضع الأخرى التي اختلف السند فيها.

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة "بينما أيوب يغتسل عرياناً" رواه في أحاديث الأنبياء، وفي التوحيد، بالسند والمتن نفسه:

صحيح البخارى: كتاب أحاديث الأنبياء، ٢٠ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَوْ أَتَيْتُمْ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ { (حديث: ٣٣٩١): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا حَرًّا عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْتَى فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَى رَبَّهُ يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ".

صحيح البخارى: كتاب التوحيد، ٣٥ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِيُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ { (حديث: ٧٤٩٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا حَرًّا عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ يَحْتَى فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَى رَبَّهُ يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى يَا رَبِّ وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ ».

ورواه في كتاب الغسل بسند مختلف مع بعض الاختلاف في المتن :

صحيح البخارى: (٥) كتاب الغسل، ٢٠ - باب مَنِ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحَدَهُ فِي الْخُلُوعِ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالْتَسَتُّرُ أَفْضَلُ (حديث: ٢٧٨): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءَهُ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى يَغْتَسِلُ وَحَدَهُ، فَقَالُوا وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدُرٌ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَحَرَجَ مُوسَى فِي إِثْرِهِ يَقُولُ ثَوْبِي يَا حَجْرُ . حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، فَقَالُوا وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ . وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا « . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبَ بِالْحَجَرِ سِنَّةً أَوْ سَبْعَةَ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ .

الأدر : منتفخ الخصيتين.

الندب : الأثر.

صحيح البخارى: الموضع السابق (حديث: ٢٧٩): وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَحَرًّا عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَى فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ «

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَعْتَسِلُ عُرْيَانًا».

فلا تصرف من قبل الإمام البخاري في المواضع الثلاثة السابقة.

الحديث العاشر: حديث "لا تقسم ورثتي" كرهه في الوصايا، وفي فرض الخمس متناً وسنداً: صحيح البخاري: ٥٥-كتاب الوصايا، ٣٢ - باب نَفَقَةِ النَّكَّاحِ لِلْوَقْفِ (حديث: ٢٧٧٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ »

صحيح البخاري: ٥٧ - كتاب فرض الخمس، ٣ - باب نَفَقَةِ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ (حديث: ٣٠٩٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ »

ورواه في موضع آخر بسند مختلف ونفس المتن:

صحيح البخاري: ٨٥-كتاب الفرائض، ٣ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا نُورَثُ مَا تَرَكَتْنَا صَدَقَةٌ » (حديث: ٦٧٢٩): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

فلا تصرف في المواضع السابقة.

الحديث الحادي عشر: حديث عبد الله بن عمرو "من قتل معاهدًا" كرهه في الجزية، وفي الديات :

صحيح البخاري: ٥٨-كتاب الجزية، ٥ - باب إِثْمُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا بِغَيْرِ جُرْمٍ (حديث: ٣١٦٦): حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »

صحيح البخاري: كتاب الديات، ٣٠ - باب إِثْمُ مَنْ قَتَلَ نِمْيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ (حديث: ٦٩١٤): حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا

يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا .“

فالحديثان متفقان سندا وممتا، مع زيادة (نفسا) في الرواية الثانية، فلا تقطع في أحدهما.

الحديث الثاني عشر: حديث جابر "أمر علياً أن يقيم على إحرامه" كرهه في الحج، وفي بعث علي من المغازي بنفس السند والمتن، ثم رواه سبع مرات بأسانيد مختلفة ومتون فيها اختلاف، وفي الموضوع السابع كرر الإسناد الأول، ثم روى الحديث بإسناد آخر:

صحيح البخارى: كتاب الحج، ٣٢ - باب مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَاهِلًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ١٥٥٧- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ .

قلت: سيأتي قول سراقه في بعض الروايات المطولة التالية.

صحيح البخارى: ٦٤ كتاب المغازي. ٦١ - باب بَعُثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. ٤٣٥٢ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ قَالَ جَابِرٌ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ .

ثم رواه سبع مرات بأسانيد مختلفة ومتون فيها اختلاف، وفي الموضوع السابع ساق الإسناد السابق، ثم روى الحديث بإسناد آخر:

١- صحيح البخارى: كتاب الحج، ٣٤ - باب التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسَخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ. ١٥٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ قَالَ قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً . فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ « أَهَلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصَرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُنْعَةً » . فَقَالُوا كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُنْعَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ فَقَالَ « أَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَعْتُ الْهُدَى لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدَى مَحَلَّهُ » . فَفَعَلُوا .

٢- صحيح البخارى: كتاب الحج، ٣٥ - باب مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ. ١٥٧٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

بِالْبَيْتِ، وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ١٦٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ: وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلِّمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَهَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ، غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَمَعَهُ هَدْيٌ فَقَالَ أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، وَيَطُوفُوا، ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحْلُوا، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالُوا نَنْطَلِقُ إِلَى مَنَى، وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَفْطُرُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَخَلَلْتُ » . وَحَاصَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطُفَ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ .

قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْطَلِقُونَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحَجِّ .

٦- صحيح البخارى : ٩٤ كتاب التمني، ٣ - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ » . - ٧٢٣٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَبِينَا بِالْحَجِّ وَقَدِمْنَا مَكَّةَ لِأَرْبَعِ خَلُونَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً وَلِنَحِلَّ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَالَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنَّا هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ، وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ مَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَفْطُرُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَحَلَلْتُ » . قَالَ: وَلَقِيَهُ سُرَاقَةُ وَهُوَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْنَا هَذِهِ خَاصَّةً؟ قَالَ: « لَا بَلْ لِأَبَدٍ » . قَالَ وَكَانَتْ عَائِشَةُ قَدِمَتْ مَكَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ وَلَا تُصَلِّي حَتَّى تَطُورَ، فَلَمَّا نَزَلُوا الْبَطْحَاءَ قَالَتْ عَائِشَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتُمْ تَطُوفُونَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْتُمْ لَا تَطُوفُونَ بِحَجَّةٍ . قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنْ يَنْطَلِقَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ عُمْرَةً فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَجِّ .

٧- صحيح البخارى: ٩٦ - الاعتصام بالكتاب، ٢٧ - باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

عَلَى التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا تُعْرِفُ إِبَاحَتَهُ . ٧٣٦٧ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ قَالَ جَابِرٌ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي أَنَاسٍ مَعَهُ قَالَ : أَهْلُنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَجِّ خَالِصًا لَيْسَ مَعَهُ عُمْرَةٌ .

قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ جَابِرٌ فَقَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُبْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَحِلَّ وَقَالَ : « أَحِلُّوا وَأَصِيبُوا مِنَ النَّسَاءِ » . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ جَابِرٌ وَلَمْ يَغْزِمَ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ فَبَلَّغَهُ أَنَا نَقُولُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا حَمْسٌ أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَذَى قَالَ : وَيَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ هَكَذَا وَحَرَكَهَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَنْتَقِئُكُمْ لِلَّهِ وَأَصْدُقُكُمْ وَأَبْرُكُكُمْ وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ فَحِلُّوا فَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُمْ » . فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا .

والملاحظ على الروايات السابقة لا تقطيع فيها في أي موضع من المواضع السبعة.

المبحث الثانيأحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن مختلف

الحديث الأول: حديث "في نحر البدن في الحج" عن سهل بن بكار عن وهب...رواه بهذا الإسناد في موضعين :

١- صحيح البخاري: كتاب الحج، (١١٧) باب مَنْ نَحَرَ بِيَدِهِ . (حديث: ١٧١٢): حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدُنٍ قِيَامًا، وَضَحَى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ . مُخْتَصَرًا .

وقوله: "وَذَكَرَ الْحَدِيثَ" يعني الحديث السابق وهو (١٠٨٩): حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ .

٢- صحيح البخاري: كتاب الحج، (١١٩) باب نَحْرِ الْبُدَنِ قَائِمَةً. (١٧١٤): حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يُهَلِّكُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَبَّى بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا . وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدُنٍ قِيَامًا، وَضَحَى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ .

فالملاحظ أنه رغم اتفاق السند إلا أن الحديث الأول مختصر، وقد نبه البخاري على ذلك

صراحة كما سبق في الرواية الأولى؛ وكلاهما في موضعين مختلفين متعلقين بنحر البدن.
وفي هذا دليل على أن المتن قد يختلف من حيث الاختصار وعدمه رغم اتفاق السند، وكون البخاري ينبه على اختصار أحدهما، فلكي ينفي عن نفسه التصرف فيه.

وقد رواه في تسعة مواضع هي:

١- صحيح البخاري: كتاب الحج، (٥) باب يَقْضُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ (١٠٨٩): حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ .

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

٢- صحيح البخاري: كتاب الحج (٢٥) باب رَفَعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ (١٥٤٦): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلًا .
وهذا الحديث لم يبد لنا وجود مطابقة ظاهرة له بالباب، ولم يتصرف البخاري فيه.

٣- صحيح البخاري: كتاب الحج (٢٥) باب رَفَعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ (١٥٤٧): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ .

٤- صحيح البخاري: ٥٦ كتاب الجهاد ١٢٦ - باب الإِزْتِدَافِ فِي الْعَزْوِ وَالْحَجِّ (٢٩٨٦): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّهُمْ لَيَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .
وواضح أن الحديثين السابقين رغم اتفاق السند إلا أنهما رويًا للبخاري مرة هكذا ومرة هكذا، وأورد البخاري كل واحد منهما في الموضوع المناسب له..

٥- صحيح البخاري: كتاب الحج (٢٥) باب رَفَعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ (١٥٤٨): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا .

٦- صحيح البخاري: كتاب المغازي، (١٠٤) باب الخُرُوجِ بَعْدَ الظُّهْرِ (٢٩٥١): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا .

والحديثان السابقان متفقان سنداً وامتناً، ورواهما البخاري في موضعين مختلفين دون تصرف ولو كان من منهجه التقطيع لفعله في الموضوع الثاني خاصة.

٧- صحيح البخاري: كتاب الحج (٢٧) باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ (١٥٥١): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ

الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى النَّبِيَاءِ، حَمَدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهَلَ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهَلَ النَّاسَ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّزْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ قَالَ وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا، وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ .

فواضح أن البخاري لم يتصرف في الحديث ولو كان من منهجه التقطيع لاكتفى بالجزء المتعلق بالترجمة، ولكنه لم يفعل.

٨- صحيح البخاري: كتاب الحج، ١١٧ - باب مَنْ نَحَرَ بِيَدِهِ (١٧١٢) : حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ : وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدُنٍ قِيَامًا، وَضَحَى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَفْرَيْنَيْنِ . مُخْتَصَرًا . وفي الحديث السابق اختصر البخاري بالطريقة المعروفة عند كبار المحدثين، وصرح بهذا. ولو كان يجيز التقطيع لما قال: (وَذَكَرَ الْحَدِيثَ) ولما قال: (مُخْتَصَرًا) .

٩- صحيح البخاري: كتاب الحج، (١١٩) باب نَحَرَ الْبُدُنِ قَائِمَةً (١٧١٥) : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رُكْعَتَيْنِ . وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّبِيَاءُ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ .

وهذا الحديث لم يبد لنا وجود مطابقة ظاهرة للباب، ولم يتصرف البخاري فيه.

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

الحديث الثاني: حديث أبي سعيد "إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره". رواه في الصلاة، وبدء الخلق بالسند نفسه، ولكن المتن المذكور في الموضوع الثاني له إسناد مختلف، فاختلف لفظه لا يسند إلى تصرف البخاري بل هكذا نقل إليه:

صحيح البخاري: كتاب الصلاة، ١٠٠ - باب يَرُدُّ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (حديث: ٥٠٩): حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَحَدَّثَنَا آدمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَظَنَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَاَ إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ مَا لَكَ وَلَا بِنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

صحيح البخاري: ٥٩- كتاب بدء الخلق، ١١ - باب صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ (حديث: ٣٢٧٤): حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ شَيْءٌ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَمْنَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَمْنَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ . »

الحديث الثالث: حديث ابن عباس "هذا جبريل" رواه بإسناد واحد مرتين مع اختلاف في المتن: وكلاهما في المغازي؛ مرة في غزوة بدر، ومرة في غزوة أُحُد :

صحيح البخاري: ٦٤ كتاب المغازي، ١١ - باب شُهُودِ الْمَلَائِكَةِ بَدْرًا (٣٩٩٥): حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ: "هَذَا جِبْرِيلُ أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ عَلَيْهِ أَدَاهُ الْحَرْبِ".

صحيح البخاري : الكتاب السابق، ١٧ - باب غَزْوَةِ أُحُدٍ (٤٠٤١): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ: "هَذَا جِبْرِيلُ أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ عَلَيْهِ أَدَاهُ الْحَرْبِ".

والملاحظ أن المتن مختلف ففي الأول غزوة بدر وفي الثاني غزوة أُحُد. ومن ثم فهما

حديثان مختلفان وليسا حديثاً واحداً رغم أن الإسناد واحد. وهذا ليس مستغرباً، فهناك العديد من الأحاديث المختلفة متناً وإسنادها واحد.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة: "كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام" رواه في تفسير سورة البقرة، وفي الاعتصام، وفي التوحيد: صحيح البخارى: ٦٥ كتاب التفسير، ١١ - باب {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا} . - ٤٤٨٥ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكْذِبُوهُمْ، وَقُولُوا {آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ} الْآيَةَ.

. صحيح البخاري: كتاب الاعتصام، ٢٥ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ » ٧٣٦٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَا تُكْذِبُوهُمْ وَقُولُوا {آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا} وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا } . الْآيَةَ .

صحيح البخارى : كتاب الاعتصام، ٥١ - باب مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا . - ٧٥٤٢ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَا تُكْذِبُوهُمْ وَقُولُوا {آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ} ...الآيَةَ " . فلا تقطع في أي موضع مما سبق .

المبحث الثالث

أحاديث تكررت أكثر من مرتين بنفس الإسناد والتمن

حديث عبد الله بن مغفل "رمى إنسان بجراب فيه شحم"، رواه في ثلاثة مواضع بإسناد واحد:
١- صحيح البخاري: (٥٧) كتاب فَرَضِ الْخُمْسِ، ٢٠ باب مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ حديث(٣١٥٣): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَتَرَوْتُمْ لَأَخْذَهُ، فَالْتَقْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ .

٢- صحيح البخاري: كتاب المغازي (٣٨) باب غزوة خيبر . حديث(٤٢١٤): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِي خَيْبَرَ فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَتَرَوْتُمْ لَأَخْذَهُ، فَالْتَقْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَحْيَيْتُ .

٣- صحيح البخاري: كتاب الصيد والذبائح(٥٥٠٨)، ٢٢ باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم. وَقَوْلُهُ تَعَالَى {الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ} . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ نَصَارَى الْعَرَبِ، وَإِنْ سَمِعْتَهُ يُسَمِّي لِغَيْرِ اللَّهِ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْهُ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ، وَعَلِمَ كُفْرَهُمْ . وَيُذَكَّرُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ الْأَقْلَفِ .

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَتَرَوْتُمْ لَأَخْذَهُ، فَالْتَقْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ .

والأقف : غير المختن.

فلا تقطع في أي موضع من المواضع السابقة.

المبحث الرابع

أحاديث تكررت أكثر من مرتين بإسناد واحد والتمتن مختلف.

الحديث الأول: حديث أبي هريرة: "وَكَلَنِي بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ" رواه بإسناد واحد في ثلاثة مواضع: في الوكالة، وفي فضائل القرآن، وبدء الخلق، والملاحظ أن المتن مختصر في موضعين، ومطول في الوكالة:

١- صحيح البخارى: ٤٠- كتاب الوكالة، ١٠ - باب إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا، فَتَرَكَ الْوَكِيلَ شَيْئًا، فَأَجَارَهُ الْمُوَكَّلُ، فَهُوَ جَائِرٌ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَارَ (حديث: ٢٣١١): وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْتُو مِنِ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَى عِيَالٍ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ. قَالَ: فَخَلَيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ". قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَأَ حَاجَةٌ شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: "أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ" فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ سَيَعُودُ. فَرَصَدْتُهُ فَجَاءَ يَحْتُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَأَ حَاجَةٌ شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: "أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ". فَرَصَدْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَجَاءَ يَحْتُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَنْكَ تَرَعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ. قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا. قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ، يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ. قَالَ: "مَا هِيَ؟" قُلْتُ: قَالَ لِي إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوْلَاهَا حَتَّى تَخْتِمَ {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْحَيْرِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَا إِنَّهُ قَدْ

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟“ قَالَ: لَا. قَالَ: ذَلِكَ شَيْطَانٌ”.

٢- صحيح البخارى: ٥٩- كتاب بدء الخلق، ١١ - باب صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ (حديث: ٣٢٧٥): وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَخْتُو مِنْ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ: لِأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ: إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: “صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَلِكَ شَيْطَانٌ“.

٣- صحيح البخارى: ٦٦ - فضائل القرآن، ١٠ - باب فَضْلِ الْبَقَرَةِ (حديث: ٥٠١٠): وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَخْتُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ: لِأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَصَّ الْحَدِيثَ فَقَالَ: إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ لَنْ يَزَالَ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: “صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ ذَلِكَ شَيْطَانٌ“.

والملاحظ أنه جاء الحديث في الموضوعين المختصرين متضمناً تصريح البخاري بما يفيد الاختصار، فجاء في موضع منهما قوله: “فذكر الحديث”، وجاء في موضع آخر قوله: “قصص الحديث”. وكأنه بهذا التنبيه الصريح يحيلنا إلى الرواية التامة والتي رواها في صحيحه.

الحديث الثاني: حديث أنس "انهزم الناس يوم أُحُد" رواه في ثلاثة مواضع: في غزوة أُحُد، وفي الجهاد، ومناقب طلحة؛ وكلها بإسناد واحد والمتن واحد في موضعين، ومختصر في الموضوع الثالث.

١- صحيح البخارى: كتاب الجهاد، ٦٥ - باب غَزْوِ النِّسَاءِ وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ (٢٨٨٠): حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُسْمِرَتَانِ أَرَى حَدَمَ سُوقِهِمَا، تَتَفَرَّانِ الْقَرَبَ - وَقَالَ غَيْرُهُ: تَتَقْلَانِ الْقَرَبَ - عَلَى مُتُونِهِمَا، ثُمَّ نَفَرَا فِيهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، ثُمَّ تَرَجَعَا فَمَتَّلَانِيهَا، ثُمَّ تَجِيَّانِ فَنُفِرَا فِيهِمَا فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ. ومعنى (تَتَفَرَّانِ الْقَرَبَ): أي تتقلان القرب.

٢- صحيح البخارى : كتاب المناقب، ١٨ - باب مَنَاقِبِ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٣٨١١): حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُجَوِّبٌ بِهِ عَلَيْهِ بِحَجْفَةٍ لَهُ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ الْقَدِّ،
يَكْسِرُ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ فَيَقُولُ: انْشُرْهَا لِأَبِي
طَلْحَةَ . فَأَشْرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ
بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لَا تُشْرَفُ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ . وَلَقَدْ رَأَيْتُ
عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُشْمِرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا، تُنْفِرَانِ الْقُرْبَ عَلَى
مُتُونِهِمَا، تُفْرَعَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَنَمْلَانِيهَا، ثُمَّ تَحِيَانِ فَنُفْرَعَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ
وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ إِمَّا مَرَّتَيْنِ، وَإِمَّا ثَلَاثًا .

والمجوب : المترس عليه يقيه السلاح.

والحجفة : الترس من جلد بلا خشب وهو نوع من السلاح.

والخدم : جمع خَدَمَةٌ وهى الخلال.

وتنقر : تتقل.

٣- صحيح البخارى: ٦٤ كتاب المغازي، ١٨ - باب { إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ
وَلِيَّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ } (٤٠٦٤): حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُجَوِّبٌ عَلَيْهِ بِحَجْفَةٍ لَهُ، وَكَانَ أَبُو
طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ النَّزْعِ، كَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ بِجَعْبَةٍ مِنَ
النَّبْلِ فَيَقُولُ انْشُرْهَا لِأَبِي طَلْحَةَ . قَالَ وَيُشْرَفُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ،
فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لَا تُشْرَفُ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ
. وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ، وَإِنَّهُمَا لَمُشْمِرَتَانِ أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا تُنْفِرَانِ الْقُرْبَ
عَلَى مُتُونِهِمَا، تُفْرَعَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَنَمْلَانِيهَا، ثُمَّ تَحِيَانِ فَنُفْرَعَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ،
وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ إِمَّا مَرَّتَيْنِ وَإِمَّا ثَلَاثًا .

الملاحظات:

- ١- الروايات الثلاث كلها بإسناد واحد .
- ٢- الرواية الأولى مختصرة، ولكن جاء في موضع الاختصار قوله: "قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ... إلخ. وربما أراد البخاري بذلك: التنبيه أو الإشارة إلى موضع الاختصار.
- ٣- والأخريان مطولتان ولا اختلاف بينهما.

يحتمل أن تكون الرواية الأولى اختصرها الإمام البخاري من الرواية التامة، ويحتمل أن تكون رويت له هكذا مختصرة. ويرجح هذا الاحتمال أنه جاء في الرواية الأولى دون غيرها قوله: "تَنْقُرَانِ الْقِرْبَ - وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْقُلَانِ الْقِرْبَ - عَلَى مُثْنَيْهِمَا". كما يرجح احتمال أن الرواية المختصرة هكذا بلغته ولم يتصرف فيها -يرجح هذا الحديث الأول في المبحث الثاني، وعنوانه: أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والتمن مختلف، فليراجع لأهميته.

٤- إذا صح التقطيع في هذه الرواية فإن البخاري التزم بضوابط ذكرها من أجاز الاختصار بقود أو ضوابط معينة، ومنها: أنه جاء بها تامة في موضعين وبذات السند، وأن الجزء المختصر ليس متعلقا بالمحذوف، فلم يفسد المعنى بحذفه.

الحديث الثالث: حديث أبي موسى "رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض ذات نخل" رواه في علامات النبوة، وفي موضعين في المغازي، وفي موضعين في التعبير. رواه في خمسة مواضع بإسناد واحد وفي المتن اختلاف:

١- صحيح البخاري: كتاب، ٢٥ - باب عَلامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلَامِ (حديث: ٣٦٢٢):
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى - أَرَاهُ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلَى إِلَيَّ أَنَّهَا الِيمَامَةُ أَوْ هَجْرٌ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ أَنِّي هَزْرْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزْرْتُهُ بِأُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ فَإِذَا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِذَا الْحَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ مِنَ الْحَيْرِ، وَتَوَابَ الصِّدْقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ".

الوهل : الاعتقاد والظن.

٢- صحيح البخاري: (٦٤) كتاب المغازي، الباب العاشر (بدون ترجمة) (حديث: ٣٩٨٧):
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، أَرَاهُ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ، وَثَوَابُ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ » .

٣- صحيح البخارى: (٦٤) كتاب المغازي، ٢٦ - باب مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ (٤٠٨١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ بِهِ اللَّهُ مِنَ الْفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ » .

٤- صحيح البخارى: ٩١ كتاب التعبير، ٣٩ - باب إِذَا رَأَى بَقْرًا تَنْحَرُ (٧٠٣٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلَى إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرَ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بِهِ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ » ..

٥- صحيح البخارى: ٩١ كتاب التعبير، ٤٤ - باب إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ (٧٠٤١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى، فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ » .

ومن يتأمل الحديث السابق في المواضع الخمسة ير أنه تقريباً هو الوحيد من بين كافة الأحاديث والروايات الاتي تضمنها هذا البحث لذي يترجح فيه التقطيع وخاصة الموضع الثاني الذي اقتصر فيه على الطرف الأخير من المتن المطول.

ولكن لا يمكننا أن نعتبر التقطيع منهجا مطرداً في الجامع الصحيح اعتماداً على هذا المثال وحده.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس: « النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ » . هذا الحديث كرره أكثر من مرتين بإسناد واحد والتمت مختلف، وقد سبق في الفصل الرابع هل تقطيع الحديث منهج واضح في صحيح البخاري؟

المبحث الخامس

أمثلة أخرى لأحاديث تكررت مع باختلاف في السند والمتن

تتبع الأحاديث المكررة في صحيح البخاري أفاد أن البخاري لا يقطع الحديث الواحد في عدة مواضع، وأن التقطيع ليس منهاجا في صحيحه، وفيما يلي أمثلة مما جاء مكرراً في الجامع الصحيح:

المثال الأول: أول حديث في الصحيح، وهو حديث: الأعمال بالنيات:

رواه سبع مرات في صحيحه، وكلها بأسانيد مختلفة وفي ألفاظها بعض الاختلاف، ولا تصرف فيها باختصار ولا تقطيع:

١- صحيح البخاري: (١) كتاب بدء الوحي، ١- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (حديث رقم: ١): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

٢- صحيح البخاري: (٢) كتاب الإيمان، ٤١ - باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى (حديث رقم: ٥٤): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

٣- صحيح البخاري: (٤٩) كتاب العتق، ٦ - باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، ولا عتاقة إلا لوجه الله. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِ وَالْمُخْطِئِ (حديث رقم: ٢٥٢٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلَا امْرِئٍ مَا

نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ .

قلت: جاب في ترجمة الباب السابق: «وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، فيستدل بهذا على أن التقطيع إذا وقع من البخاري ففي تراجم الأبواب، وليس في أصل الكتاب، وهذا فعله كثير من الأئمة، فلا يعد منهجاً فيما يتعلق بأصل الكتاب.

٤- صحيح البخاري: (٦٣) مناقب الأنصار، ٤٥ - باب هِجْرَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ (حديث رقم: ٣٨٩٨): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - هُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». .

فلم يكتف البخاري بالاختصار على الجزء الخاص بالهجرة والذي يتعلق بترجمة الباب.

٥- صحيح البخاري: (٦٧) كتاب النكاح، ٥ - باب مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمَلَ خَيْرًا لِتَرْوِيحِ امْرَأَةٍ فَلَهُ مَا نَوَى . (حديث رقم: ٥٠٧٠): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَمَلُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ .

فكان بإمكانه الاكتفاء هنا ب(فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ).

٦- صحيح البخاري: (٨٣) كتاب لأيمان والنذور، ٢٣ - باب النِّيَّةِ فِي الْأَيْمَانِ .

(حديث رقم: ٦٦٨٩): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ .

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

وكان بإمكانه هنا الاكتفاء بـ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى).

٧- صحيح البخاري: (٩٠) كتاب الحيل، ١ - باب فِي تَرْكِ الْحَيْلِ وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى فِي الْأَيْمَانِ وَعَظِيمًا . (حديث رقم: ٦٩٥٣): حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخُطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

وكان بإمكان البخاري هنا الاكتفاء بـ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى) لعلاقته بالباب، ولكنه لم يفعل، فلو كان من منهج البخاري تقطيع الحديث، لاكتفى برواية الحديث بسند واحد وجاء به في المواضع السبعة وقطع المتن في المواضع التي تحتل ذلك، نحو المواضع الثلاثة الأخيرة كما سلف، ولكنه لم يفعل.

المثال الثاني: حديث: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَيفَهُ... .

فقد رواه البخاري من حديث أبي هريرة خمس مرات .

ومن حديث أبي شريح العدوي أربع مرات. ولم يكرر فيها رواية واحدة سندا وممتا، ولم يتصرف في واحدة منها باختصار ولا تقطيع:

وهذه الروايات جاءت في الصحيح في أربعة مواضع كما يلي - بحسب ترتيب مواضعها في الصحيح:-

١- صحيح البخاري: (٦٧) كتاب النكاح، باب الْوَصَاةِ بِالنِّسَاءِ. ٥١٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ

بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ » .

٢- صحيح البخاري: (٧٨) كتاب الأدب، باب مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ.

٦٠١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَيفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ » .

وفي الباب السابق أيضا:

٦٠١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِي شُرَيْحِ الْعَدَوِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَدْنَاءَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَائِي حِينَ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتُهُ ». قَالَ: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ ». .

فلو صح القول بأن من منهج البخاري تقطيع الأحاديث والتصرف فيها لاكتفى في الروايات السابقة بـ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، »، ولحذف المتن غير المتعلق بترجمة الباب، ولكنه لم يفعل.

٣- صحيح البخاري: (٧٨) كتاب الأدب أيضا - باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه. وَقَوْلُهُ {ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ}.. فيه أربعة أحاديث هي:

٦١٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِي شُرَيْحِ الْكَعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَى عِنْدَهُ حَتَّى يُحْرَجَهُ ». .

٦١٣٥ م - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ مِثْلَهُ وَرَادَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ ». .

٦١٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ ». .

٦١٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ ». .

فلو صح القول بأن من منهج البخاري تقطيع الأحاديث والتصرف فيها لاكتفى في الروايات السابقة بـ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، »، ولحذف المتن غير المتعلق بترجمة الباب، ولكنه لم يفعل.

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

٤- (٨١) كتاب الرقاق- باب حِفْظِ اللَّسَانِ . (٢٣) « وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتْ » ... وفيه حديثان هما:

٦٤٧٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمِ صَيفَهُ » .

٦٤٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ قَالَ سَمِعَ أَدْنَاهُ وَوَعَاهُ قَلْبِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « الصَّيَافَةُ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ جَائِزَتُهُ » . قِيلَ: مَا جَائِزَتُهُ؟ قَالَ: « يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمِ صَيفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتْ » .

فلو صح القول بأن من منهج البخاري تقطيع الأحاديث والتصرف فيها لاكتفى في الحديثين السابقين بـ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِ خَيْرًا، أَوْ لِيَصْمُتْ »، ولحذف المتن غير المتعلق بترجمة الباب، ولكنه لم يفعل.

المثال الثاني: حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ... جاء به اثنتا عشرة مرة كما يلي:

صحيح البخاري: (٢) كتاب الإيمان، الباب الحادي عشر (بدون ترجمة) (حديث رقم: ١٨): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا، وَهُوَ أَحَدُ النَّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: « بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِيُهْتَانٍ تَقْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ » . فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ .

صحيح البخاري: (٦٤) كتاب المغازي، الباب الثاني عشر (بدون ترجمة) (٣٩٩٩): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَايَعُونِي » .

فاكتفى البخاري هنا بأول كلمة في متن الحديث اعتماداً على أن الحديث سبق بتمامه سنداً

ومتناً في أوائل جامعه الصحيح، فكأنه قصد الإشارة إليه من خلال ذكر أوله. ولعل الحديث بهذا السند روي تماماً وروي مختصراً.

صحيح البخاري: (٩٣) كتاب الأحكام، ٤٩ - باب بَيْعَةِ النِّسَاءِ (٧٢١٣): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ - « تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأُمِرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ »، فَبَايَعَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ .

صحيح البخاري: (٦٣) كتاب مناقب الأنصار، ٤٣ - باب وَفُودُ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَبَيْعَةُ الْعُقَبَةِ (٣٨٩٢): حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أُخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ - مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمِنْ أَصْحَابِهِ لَيْلَةَ الْعُقَبَةِ - أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ - « تَعَالَوْا بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُونَ بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأُمِرَهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ » . قَالَ: فَبَايَعْتُهُ عَلَى ذَلِكَ .

صحيح البخاري: الموضع السابق: (حديث: ٣٨٩٣): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ الصُّنَابِجِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ: بَايَعَنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِي، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبَ، وَلَا نَعْصِيَ بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قِصَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ .

صحيح البخاري: كتاب التفسير، ٣ - باب {إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ} (٤٨٩٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: « أَتَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَسْرِقُوا » . وَقَرَأَ آيَةَ النِّسَاءِ - وَأَكْثَرَ لَفْظِ سُفْيَانَ قَرَأَ الْآيَةَ - «

الجواب الصحيح في مسألة تطهير البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ . « . تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فِي الْآيَةِ .

صحيح البخاري: (٨٦) كتاب الحدود، ٨ - باب الخُدُودِ كَفَّارَةٌ . (٦٧٨٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنِ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: « بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا » . وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا « فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ » .

وكان بإمكانه هنا الاكتفاء بأواخر الحديث الذي يتعلق بترجمة الباب، ولكنه لم يفعل..

صحيح البخاري(٨٦) كتاب الحدود، ١٤ - باب تَوْبَةِ السَّارِقِ (حديث رقم: ٦٨٠١): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: « أَبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَقْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قُطِعَ يَدُهُ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَكُلُّ مَحْدُودٍ كَذَلِكَ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ .

صحيح البخاري: (٩٧) كتاب التوحيد، ٣١ - باب فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ . (حديث رقم: ٧٤٦٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْمُسْنَدِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ فَقَالَ: « أَبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَقْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ » .

فكان بإمكان البخاري الاكتفاء بأواخر الحديث الذي يتعلق بترجمة الباب ولكنه لم يفعل وحرص على رواية الحديث بتمامه.

صحيح البخاري: (٨٧) كتاب الديات، ٢ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَمَنْ أَحْيَاهَا}... (حديث رقم: ٦٨٧٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ الصَّنَابِجِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبَ، وَلَا نَعْصِيَ، بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ .

وكان بإمكانه هنا الاكتفاء بأواخر الحديث الذي يتعلق بترجمة الباب ولكنه لم يفعل.

صحيح البخاري: (٩٢) كتاب الفتن، ٢ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا » (حديث رقم: ٧٠٥٥): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ فَلَمَّا أَصْلَحَكَ اللَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعَنَا .

فالإسناد مختلف، وفي المتن اختلاف حيث جاء مختصراً وليس للبخاري لا دخل له في ذلك، فقد رواه كما بلغه.

صحيح البخاري: (٩٣) كتاب الأحكام، ٤٣ - باب كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ (حديث رقم: ٧١٩٩): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ .

أيضا السند مختلف مع اختلاف في المتن، وقد رواه البخاري كما سمعه، ولكنه جاء بهذه الرواية في هذا الموضع لأنه الأنسب.

المثال الثالث: حديث عدي بن حاتم " جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة " رواه تسع مرات :، ولم يثبت أنه تصرف في رواية منها بأي تقطيع:

١- صحيح البخاري: ٢٤- كتاب الزكاة، ٩ - باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ (حديث: ١٤١٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بِشْرِ حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَلِيفَةَ الطَّائِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

حَتَّى تَخْرُجَ الْعَيْرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ حَفِيرٍ، وَأَمَّا الْعَيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصِدْقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لِيَقَعَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تُرْجَمَانٌ يَتْرَجِمُ لَهُ، ثُمَّ لِيَقُولَنَّ لَهُ أَلَمْ أُوتِكَ مَا لَّا فَلَيقُولَنَّ بلى . ثُمَّ لِيَقُولَنَّ أَلَمْ أُرْسِلَ إِلَيْكَ رَسُولًا فَلَيقُولَنَّ بلى . فَيَنْظُرُ عَن يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَن شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيقُولَنَّ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ“.

العيلة : الفاقة والفقير .

٢- صحيح البخارى: ٢٤- كتاب الزكاة، ١٠ - باب اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ (حديث: ١٤١٧): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ".

٣- صحيح البخارى: ٦١- كتاب المناقب، ٢٥ - باب عَلامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلَامِ (حديث: ٣٥٩٥): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنَا سَعْدُ الطَّائِي أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَلْفَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ، فَشَكَا قَطْعَ السَّبِيلِ . فَقَالَ: "يَا عَدِيُّ هَلْ رَأَيْتَ الْحَيْرَةَ؟". قُلْتُ: لَمْ أَرَهَا وَقَدْ أُتِنْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: "فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرِيَنَّ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ". قُلْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي فَأَيْنَ دُعَاؤُ طَيِّبِ الَّذِينَ قَدْ سَعَرُوا الْبِلَادَ "وَلَيْنَ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتُفْتَحَنَّ كُنُوزُ كِسْرَى". قُلْتُ كِسْرَى بِنِ هُرْمُرْ؟ قَالَ: "كِسْرَى بِنِ هُرْمُرْ، وَلَيْنَ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ، لَتَرِيَنَّ الرَّجُلَ يُخْرِجُ مِءً كَفَّهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، يَطْلُبُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنْهُ، فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهُ مِنْهُ، وَلِيَلْقَيْنَنَّ اللَّهَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجَمَانٌ يَتْرَجِمُ لَهُ . فَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُنَبِّئْكَ رَسُولًا فَيَبْلُغَنَّكَ؟ فَيَقُولَنَّ بلى . فَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُعْطِكَ مَا لَّا وَأَفْضَلَ عَلَيْكَ؟ فَيَقُولَنَّ بلى . فَيَنْظُرُ عَن يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا جَهَنَّمَ، وَيَنْظُرُ عَن يَسَارِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا جَهَنَّمَ". قَالَ عَدِيٌّ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ شِقَّةَ تَمْرَةٍ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ". قَالَ عَدِيٌّ: فَرَأَيْتُ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَكُنْتُ فِي مَنِ افْتَتَحَ كُنُوزَ كِسْرَى بِنِ هُرْمُرْ، وَلَيْنَ طَالَتْ بِكُمْ حَيَاةٌ لَتَرَوْنَّ مَا قَالَ النَّبِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يُخْرِجُ مِءً كَفَّهُ".

٤- صحيح البخارى: ٧٨- كتاب الأدب، ٣٤ - باب طيب الكلام (حديث: ٦٠٢٣): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ حَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم النَّارَ، فَتَعَوَّدَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ، فَتَعَوَّدَ مِنْهَا، وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ - قَالَ شُعْبَةُ أَمَا مَرَّتَيْنِ فَلَا أَشْكُ - ثُمَّ قَالَ: "انْقُؤُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ .."

٥- صحيح البخارى: ٨١ كتاب الرقاق، ٤٩ - باب مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُدِّبَ .

٦٥٣٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي خَيْثَمَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَسَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئًا قُدَّامَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ."

٦- صحيح البخارى:الموضع السابق(٦٥٤٠): قَالَ الْأَعْمَشُ حَدَّثَنِي عَمْرُو عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « انْقُؤُوا النَّارَ » . ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ، ثُمَّ قَالَ: « انْقُؤُوا النَّارَ » . ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ ثَلَاثًا، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: "انْقُؤُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ" .

٧- صحيح البخارى: ٨١-كتاب الرقاق، ٥١ - باب صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ (حديث: ٦٥٦٣): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَعَوَّدَ مِنْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَعَوَّدَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: "انْقُؤُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ" .

٨- صحيح البخارى:٩٧-كتاب التوحيد، ٢٤ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {لَوْجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} (حديث: ٧٤٤٣): حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ .."

صحيح البخارى:٩٧-كتاب التوحيد، ٣٦ - باب كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ (حديث: ٧٥١٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَانْقُؤُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ" .

قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَرْةٍ عَنْ خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ: "وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ" .

فلا تقطيع في أي موضع فيما سبق.

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

المثال الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها الذي فيه اغتسالها مع النبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، رواه في ستة مواضع، ولا تقطيع في واحد منها:
١- صحيح البخاري (٥) كتاب الغسل، ٢ - باب غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ (٢٥٠): حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنَ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ .

٢- صحيح البخاري (٥) كتاب الغسل، ٩ - باب هَلْ يُدْخِلُ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ. (حديث: ٢٦١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ .

٣- صحيح البخاري : الموضع السابق (حديث ٢٦٣): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ . وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ .

٤- صحيح البخاري (٥) كتاب الغسل، ١٥ - باب تَخْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ . ٢٧٣ - وَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ نَعْرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا .

أي بالإسناد السابق وهو: ٢٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...

٥- صحيح البخاري: (٦) كتاب الحيض، ٥ - باب مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ (حديث: ٢٩٩): حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، كِلَانَا جُنُبٌ .

صحيح البخاري: (٧٧) كتاب اللباس، ٩١ - باب مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ (حديث: ٥٩٥٦): وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ . يعني بالإسناد السابق، وهو: (حديث: ٥٩٥٥): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَفَرٍ، ...

٥- صحيح البخاري: (٩٦) كتاب الاعتصام بالكتاب، ١٦ - باب مَا نَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ... (٧٣٣٩) : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ

الأعلى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ :كَانَ يُوضَعُ لِي وَلِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْمِرْكَنُ فَنَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا .

فالملاحظ اختلاف الأسانيد في المواضع السابقة ، وجاء اختلاف المتن تبعاً لاختلاف الأسانيد، ولا تقطيع البتة.

تنبيه: قد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني المثالين السابقين(حديث عدي والسيدة عائشة) من الأحاديث المكررة بإسنادها مرتين، ولم أقف على هذا التكرار في السند في المطبوعات التي بين أيدينا..

الخاتمة

وفيها النتائج والتوصيات

(أ) النتائج:

أولاً: أن التقطيع والاختصار مسألتان مختلفتان.

ثانياً: أثبت البحث عدم تصرف الإمام البخاري في العنعنات أو أي صيغة من صيغ التحمل بل يوردها كما رويت له دون اختصار أو تصرف، فلا يقال: إنه حول بعضها إلى كلمة (عن) اختصاراً.

ثالثاً: لم يختصر الإمام البخاري الحديث المطول إلا نادراً، وبشرط أن يكون رواه في كتابه تاماً، وحينئذ يشير إلى كونه اختصره.

رابعاً: لم يتصرف البخاري في ألفاظ المتون، ولم يقطع الحديث ليتناسب مع ترجمة الباب إلا في مواضع نادرة جداً بحيث يمكن القول: إن التقطيع ليس منهجاً مطرداً عنده، فإذا حدث فلضرورة، أو لأن الحديث وقع له بذات السند هكذا وهكذا، ويعزز هذا ما عرف عن الإمام البخاري من دقته وشدة تحريه وأمانته في الرواية.

خامساً: أنكر التقطيع صراحة بعض الأئمة ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، وصرح الحافظ ابن الصلاح كراهيته له..

سادساً: أما التقطيع في تراجم الأبواب فهو منهج عام عند المحدثين، فيأتون ببعض الآيات وبعض الحديث.

فهذا فعله كثير من الأئمة، فلا يعد منهجاً فيما يتعلق بأصل الكتاب.

سابعاً: اختلف الأئمة في مسألة تقطيع الحديث؛ فمنهم من أجازَه مطلقاً، ومنهم من منعه، ومنهم من كرهه، ومنهم من قيد جوازَه في الحديث الذي يتضمن حكيمين مختلفين لا تعلق لأحدهما بالآخر، أو يتضمن مسألتين مختلفتين بحيث يمكن استغناء - أو استقلال - إحداهما عن الأخرى، فيجوز حينئذ رواية الحديث بمسألة دون الأخرى، وكذا إذا تضمن الحديث عدة أحكام أو مسائل لا تتعلق ببعضها. ولا يخفى أن هذا في حق العارف جيداً لما يتضمنه الحديث الشريف من معان وأحكام.

وهكذا إذا كان المتن متعلقاً بالعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض ويجوز تقطيعه.

ثامناً: إذا أدى التقطيع إلى اختلال المعنى بسبب ترك جزء من الحديث يتعلق الحكم به أو لا يكتمل المعنى إلا به- فحينئذ لا يجوز التقطيع، ولا أظن اختلافهم في ذلك. تاسعاً: إذا خاف الراوي أو المحدث من اتهامه بالنقص أو الغفلة وقلة الضبط فالأولى له ترك التقطيع حينئذ.

عاشراً: واشترط بعضهم أن يكون المحدث روى الحديث على التمام في مصنفه، فحينئذ يجوز له تقطيعه، في موضع أو أكثر في نفس المصنف.

حادي عشر: هناك أحاديث رويت بإسناد واحد، وجاءت مرة تامة ومرة مختصرة، ولم يكن الاختصار من صنيع المصنف، بل هكذا نقله الرواة على الوجهين، ومثال ذلك: الحديث الأول في المبحث الثاني، وعنوانه: أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن مختلف، فليراجع لأهميته.

(ب) التوصيات:

١- العناية بدراسة وتحليل صنيع الأئمة في مصنفاتهم، فهذا يوقفنا على كثير من الفوائد الحديثية وغيرها.

٢- التركيز على الأمثلة التطبيقية أسلم في الوصول إلى النتائج الجيدة.

٣- من المهم إبراز دور العلماء وجهودهم في خدمة السنة المطهرة في كافة جوانبها. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجواب الصحيح في مسألة تقطيع البخاري للحديث في جامعه الصحيح

أ.د/ علي عبد الباسط مزيد

الفهرس العام

المقدمة:

أولاً: أسباب اختار الموضوع وأهميته:

ثانياً: الدراسات السابقة:

ثالثاً: منهج البحث:

الفصل الأول: فوائد التكرار في صحيح البخاري.

الفصل الثاني: الفرق بين التقطيع والاختصار.

الفصل الثالث: موقف الأئمة من تقطيع الحديث واختصاره.

الفصل الرابع: هل تقطيع الحديث منهج واضح في صحيح البخاري؟

الفصل الخامس: أمثلة تدل على دقة ضبطه وشدته تحريه في الرواية.

الفصل السادس: الأحاديث المكررة في صحيح البخاري وأقسامها.

المبحث الأول: أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن.

المبحث الثاني: أحاديث تكررت مرتين بنفس الإسناد والمتن مختلف.

المبحث الثالث: أحاديث تكررت أكثر من مرتين بنفس الإسناد والمتن.

المبحث الرابع: أحاديث تكررت أكثر من مرتين بإسناد واحد والمتن مختلف.

المبحث الخامس: أمثلة أخرى لأحاديث تكررت مع باختلاف في السند والمتن

الخاتمة: .